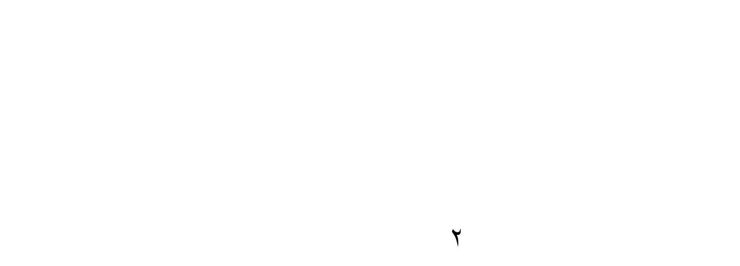

صحيح البخاري
وأشهر رواياته



جمهورية العراق
ديوان الوقف السني
دائرة المؤسسات الدينية والخيرية
مركز السنة النبوية وإحياء التراث




سلسلة الدراسات الحديثية
(٤)




١٤٤٠هـ الطبعة الأولى ٢٠١٩م

جمهورية العراق

ديوان الوقف السني

دائرة المؤسسات الدينية والخيرية

مركز السنة النبوية وإحياء التراث

**الإيداع في دار الكتب والوثائق رقم ١٩٢٨ لسنة ٢٠١٩**

**٢٣٥**

**ص ٧٢٦**

**صلاح فتحي هلل**

**صحيح البخاري وأشهر رواياته. – بغداد: ديوان الوقف السني، ٢٠١٩**

**١٣٢ص. ٢٢سم. (سلسلة الدراسات الحديثية، ٤)**

**١. الإسلام – حديث أ. العنوان ب. السلسلة**


بسم الله الرحمن الرحيم



## تقريظ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، وبعد:

فلا تخفى المكانة السامقة لصحيح الإمام المبجل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ، وقد انعقد إجماع من يعتد إجماعه بأنه أصح كتاب بعد القرآن الكريم، ولم يفتأ النقاد والمحققون يتعرضون له بالتفتيش والنقد ثم لا يسعهم إلا التسليم له بالأصحية، والصنعة الحديثية والفقهية الفريدة! وسلّم له بذلك أفذاذ أهل العلم كبيرهم وصغيرهم.

ثم نبتت آخر العهود القريبة نابتة تتقفر العلم تقفرًا، تستشكل على صحيح البخاري أن بين البخاري ونسخه دهرًا، أو كونه لم يأت إلا من طريق راو واحد، وغيرها من الشبهات التي إن دلَّت على شيء تدل على قِلَّة بضاعة قائلها في هذا العلم المبارك!وتعطيك انطباعاً جليًّا عن انعزال قائلها عن عالم النسخ والناسخين،

والتحقيق والمحققين، وهذا أمر طبعي، فالعلم لا زال في تناقص، والهجمة على الدين لم تقتصر على ميدان دون آخر، والله المستعان.

ومن ههنا جاءت هذه الدراسة القيمة لأخي الكريم الشيخ المحقق المدقق الدكتور صلاح فتحي هلل -حفظه الله تعالى-، الموسومة: (صحيح البخاري وأشهر رواياته)، والتي عرَّج فيها على أشهر روايتين لهذا السفر العظيم، وهما رواية إبراهيم بن معقل النسفي ت ٢٩٥هـ، ورواية محمد بن يوسف الفربري ت ٣٢٠هـ، رحمهما الله تعالى.

وجاء هذا الكتاب ضمن سلسلة علمية تبناها مركز السنة النبوية وإحياء التراث في دائرة المؤسسات الدينية في ديوان الوقف السني، جزى الله القائمين عليه خيراً وجعل ذلك ثوابًا متصلًا في حياتهم وبعد مماتهم، والحمد لله رب العالمين.

**وكتبه**

**عبد القادر مصطفى المحمدي**

# تمهيد

الحمد لله رب العالمين، له الحمد في الأولى والآخرة، وله الثناء الجميل، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صلِّ اللهمَّ وسلِّم وبارِك عليه، وارضَ اللهمَّ عن آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى مَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

**وبعد:**

فقد انمازَ «صحيح البخاري» في نَقْلِه بالجمع بين طريقتَي النَّقْل المعروفتين: السماعية والكتابية، ووجدتْ كلٌّ منهما مِن العناية والرعاية ما لا يمكن لأحدٍ حصره، أو الوقوف على أكثره.

وما ذاك إِلَّا لتفشِّ «صحيح البخاري» في البلدان، حتى أضحتْ لكلِّ بلدٍ رواية، ولكلِّ قطرٍ نُسْخَة، يتمدَّح بها على غيره مِن الأقطار.

وسَلْ أقاصي الأرض هنا وهناك، عن أصول الجياني، وابن سعادة، وابن عساكر، وابن خير، واليونيني، والبقاعي،

والقسطلاني، وغيرها مِن النُّسَخ الأصول والفروع.

وسَلِ الناس عن آلاف المجالس التي عُقِدَتْ في سائر البلدان لسماع «صحيح البخاري» كابرًا عن كابرٍ، مُذْ وضعه البخاري أول مرةٍ، وحتى يوم الناس هذا.

بل سلْهم عن عشرات النسخ الخطية التي كتبها أئمة وعلماء أجلَّاء بخطوطهم عبر الأزمان، وعلى اختلاف اهتماماتهم وانتسابهم للعلوم، ما بين حديثٍ وفقهٍ ولغةٍ أو غيرها مِن علوم الإسلام، وقد أشرنا آنفًا إلى أسماء بعض المُحَدِّثين وشُرَّاح «الصحيح»، وستأتي الإشارة كذلك إلى حضور سيبويه عصره: الإمام ابن مالكٍ مجالس الحافظ اليونيني، وقصة كتابه «شواهد التوضيح».

كما تحتفظ المكتبة الأزهرية بالقاهرة بقطعة مِن «صحيح البخاري» عليها خط الفيروزابادي صاحب «القاموس» اللغوي الشهير.

فقد حرص الناس جميعاً على سماع «الصحيح»، وكتابته بأيديهم، ومِن ثَمَّ انتشرت نُسخ الكتاب، وفَشَتْ رواياته واستقرَّتْ في بطون الكتب وأسماع الناس.

وكتب في ذلك جماعةٌ مِن الفضلاء[1]، وتركوا لَمَن خلفهم ما يقوله، كما نترك نحن ما يقال خلفنا؛ لما أشرتُ إليه آنفًا مِن صعوبة حصر مفردات العناية بهذا الكتاب المبارك، في هذه الأمة المباركة.

إِذْ حَظِي «صحيح البخاري» برواة لا حصر لهم، نقلوه منذ اللحظة الأولى عن طيب الذِّكْر: الإمام البخاري.

---

(١) منهم: «روايات ونسخ الجامع الصحيح» إعداد د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد. «روايات الجامع الصحيح ونسخه»، د.جمعة فتحي عبد الحليم. «كتابُ جَبْر، وهو التاريخ المختصر للجامع الصحيح المسند المختصر، تأريخٌ لصحيح البخاري وبيان اتصاله إلينا مِن أصله»، المؤلِّف: أبو هاشم حافظ بن جبر بن ضيف الله العُتَيْبِيّ.

ومِن ثَمَّ قال الإمام النووي: «اعلم أَنَّ (صحيح البخاري ﵀) متواترٌ عنه، واشتهرَ مِن رواية الفَرَبْرِيِّ»[1].

وقد اخترتُ الكلام على روايتين فقط مِن تلك الروايات، وهما: رواية الفَرَبْرِيِّ، ورواية ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ.

وجعلتُ ذلك في تمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمة فيها نتائج البحث وتوصياته.

سائلاً الله ﷻ السداد والقبول، وراجيًا أهل العلم النصيحة فيه.

صلاح فتحي هَلَل

**٨/ ٨/ ١٤٣٩هـ**

---

(١) «التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري» (١/ ١٩٠).

## المبحث الأول

## روايةُ الفَرَبْرِيِّ[1] عن البخاري

(١) اختُلِف في ضبط فاء الفربري، فكسرها جماعةٌ وفتحَهَا آخرون، ومنهم مَن ذَكَرَ الوجهين معًا. وذكر الحازمي والتُّجِيبيُّ أنَّ الفتح أشهر، وصحَّحه ابن رشيد. ينظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ٨٤)، «مشارق الأنوار» لعياض (٢/ ١٦٩)، «مطالع الأنوار» (٥/ ٢٩٤)، «الأنساب» للسمعاني (١٠/ ١٧٠)، «الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه مِن الأمكنة» للحازمي (ص/ ٧٣٨)، «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٤٢٢)، «معجم البلدان» لياقوت (٤/ ٢٤٥)، «اللباب في تهذيب الأنساب» (٢/ ٤١٨)، «تكملة الإكمال» لابن نقطة (٤/ ٥٤٧)، «التخليص شرح الجامع الصحيح» للنووي (١/ ٢٣٨)، «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٠)، «برنامج التُّجِيبيِّ» (ص/ ٧٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٢) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٧/ ٣٧٦)، «إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» (ص/ ١١)، «الوافي بالوفيات»=

ولئن كانت رواية الفَرَبْرِيِّ هي أشهر الروايات عن البخاري؛ فلم تكن هي الوحيدة، بل شاركها في الرواية عن البخاري ألوفٌ كثيرة، حصرهم الفَرَبْرِيُّ بتسعين ألف رجلٍ.

فقد وردَ عن محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ «أَنَّه كان يقول: سَمِعَ كتاب (الصحيح) لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجلٍ، فما بَقِيَ أحدٌ يَرْوي عنه غيري»[1].

---

= (٥/ ١٦٠)، «توضيح المشتبه» (٧/ ٧٠)، «تبصير المنتبه» (٣/ ١١٠١)، «تاج العروس» (١٣/ ٣١١).

(١) «تاريخ مدينة السلام» للخطيب (٢/ ٣٢٨)، «تقييد المهمل» للجياني (١/ ١٥)، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ٢٥٠)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٢/ ٧٤)، «جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة» لابن بلبان (ص/ ٣٠)، «جامع الأصول» لابن الأثير (١/ ١٨٦)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٤٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٨، ٤٦٩) (١٥/ ١٢)، «إفادة =

وإلى ذلك ذهب ابنُ خلكان فقال في ترجمة الفربري: «وهو آخر مَن روى (الجامع الصحيح) عن البخاري»[1].

وكذا قال الخليلي: «والذين رَوَوا عنه الجامع: إبراهيم بن مَعْقِلٍ، ومَهيب بن سليم، ومنصور بن محمد، ومحمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، وهو آخر مَن روى عنه (الجامع)»[2].

لكن ذهب آخرون إلى أَنَّ البَزْدَوِيَّ هو آخر مَن حدَّث بالكتاب عن البخاري.

فقال ابن ماكولا: «أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة بن سويد الدّهقان النَّسَفِيُّ البَزْدِيُّ، مِن أهل بَزْدَة، حَدَّثَ

---

=النصيح» لابن رشيد (ص/ ١٨)، «تحفة الأخباري» لابن ناصر الدين (ص/ ١٨٨).

(١) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٠).

(٢) «الإرشاد» للخليلي (٣/ ٩٥٩).

عن محمد بن إسماعيل بكتاب (الجامع الصحيح) وهو آخر مَن حَدَّث به عنه، وكان ثقةً، تُوفِّي سنة تسعٍ وعشرين وثلاثمائة»اهـ.

ومِن ثَمَّ قال الذهبي: «وَيُرْوَى - ولم يَصِحَّ - أَنَّ الفَرَبْرِيَّ قال: سَمِعَ (الصحيحَ) مِن البخاري تسعون ألف رجل، ما بقي أَحَدٌ يَرْوِيْه غيري.

قلت[1]: قد رواه بعد الفَرَبْرِيِّ: أبو طلحة منصور بن محمد البَزْدَوِيُّ النَّسَفِيُّ، وبقي إلى سنة تسع وعشرين وثلاث مائة»[2].

وهذا هو سبب قول الذهبي: «ولم يصح»؛ أي: لم يصح ما حكاه الفَرَبْرِيُّ.

وفَهِمَ محقِّقو طبعة دار التأصيل – وفقهم الله - أَنَّه أراد نفي

---

(١) والكلام للذهبي.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٢).

صحة الإسناد إلى الفَرَبْرِيِّ، ومِن ثَمَّ صحَّحوا ذلك بدليله[1].

لكن الظاهر أَنَّه عَنَى بعدم الصحة هنا: الاعتراض على ما قاله الفَرَبْرِيُّ لا المنازعة في صحة ذلك إليه، ومِن ثَمَّ تعَقَّبَ الذهبيُّ كلامَ الفَرَبْرِيِّ برواية البَزْدَوِيِّ، فهو ينازع في صحة الرأي لا في صحة الإسناد إلى القائل.

وقال ابن حجر: «قد أسلفنا أنَّ الناس كتبوا عنه[2] على باب الفريابي، وهو أمرد، وما زالوا يكتبون عنه ويستفيدون منه إلى أنْ مات، وإنّما نذكر ها هنا رُواة كُتبه، ثم مشاهير الحفاظ ممَّنْ وقعتْ لنا روايته عنه في المسانيد والأجزاء.

فأشهرهم بالرواية عنه: الفِرَبْرِيُّ محمد بن يوسف بن مطر

---

(١) مقدمة مُحَقِّقي «صحيح البخاري» طبعة دار التأصيل (١/ ٦٨-٧٠).

(٢) يعني: البخاريَّ.

بن صالح، روى عنه (الجامع الصحيح) وكتاب (خَلْق أفعال العباد)، وغير ذلك، وروايتُه للصحيح أتم الروايات.

وحماد بن شاكر روى عنه الصحيح إِلَّا أوراقًا مِن آخره؛ رواها بالإجازة.

وكذلك إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ الحافظ.

ومَهِيب بن سُليم.

وأبو طلحة منصور بن محمد بن علي البَزْدَوِيُّ، وهو آخر مَنْ كان يروي (الصحيح) عن البخاري موتًا؛ قاله ابنُ ماكولا وابنُ نقطة وغيرهما، وأَطْلَق جعفر المستغفريُّ الحافظ أَنَّه آخر مَن حدَّثَ عن البخاريِّ، وليس جيدًا؛ لأَنَّ الحسين بن إسماعيل المحاملي عاش بعده مدةً، وكان عنده عن البخاري جملة أحاديث.

وأما قول محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ: (سَمِع الجامع مِن محمد

بن إسماعيل تسعون ألفًا لم يَبْقَ منهم غيري)؛ فلعلَّه لم يشعر ببقاء البَزْدَوِيِّ المذكور» إلخ[1].

وقال في موضعٍ آخر: «تقدَّم ذِكْر (الجامع الصحيح)، وذَكَرَ الفِرَبْرِيُّ أَنَّه سَمِعه منه[2] تسعون ألفًا وأنَّه لم يبق مَنْ يرويه غيره، وأَطْلَقَ ذلك بناءً على ما في عِلْمه، وقد تأخَّر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة[3] البَزْدَوِيُّ،

---

(١) «تغليق التعليق» (٥/ ٤٣٥ - ٤٣٦).

(٢) كذا في مطبوع «هدي الساري»، ولعلها مصحَّفة، وتقدَّم في مصادر التخريج: «معه» وهي أشبه.

(٣) كانت في مطبوع «الهدي»: «قريبة» بموحدة، والصواب ما أثبتُّه، وفي «المشتبه» و«توضيحه» (٧/ ٢٠٩): «قال: وقَرِينة بنون: منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة النَّسَفي البَزْدَوِيُّ، آخر مَن روى (الصحيح) عن البخاري، قال ابن نقطة: كذا نقلتُه مضبوطًا مِن خطّ ابن ماكولا، ولكن ضبطه المستغفري في (تاريخ نَسَف) وغيره: مُزَيْنَة بميم وزاي، وهذا أصح. قلت: لم يقل ابن نقطة كما حكاه=

وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، ذَكَرَ ذلك مِن كونه روى (الجامع الصحيح) عن البخاري: أبو نصر ابن

---

=المصنف عنه بقوله: قال؛ وإنما لفظ ابن نقطة بعد أنْ نسب منصورًا المذكور وذَكَرَ وفاتَه أنّها في سنة تسع وعشرين وثلاث مئة فقال: (نقلتُه مضبوطًا مِن خطّ ابن ماكولا مِن باب مُزَيْنة، وههنا أولى به، ثم رأيتُه بعد ذلك في كتاب (تاريخ نَسَف) تصنيف جعفر بن محمد المستغفري، نسخة صحيحة: منصور بن محمد بن علي بن مُزَيْنة بضم الميم وفتح الزاي، وكذلك رأيتُه في نسخةٍ بصحيح البخاري، ولكن اعتمدنا على قول الأمير وضبطه، والظاهر أنه بالميم، والله ﷻ أعلم)، هذا قول ابن نقطة بحروفه». وينظر: «التقييد» لابن نقطة (١/ ٩، ٢/ ٢٥٨ - ٢٥٩) ط: الهند (ص/ ١٣٩، ٨٠٨) ط: قطر، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٧/ ٥٨٣)، «توضيح المشتبه» (١/ ٤٥٠– ٤٥١)، «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٣٩).

ماكولا وغيره»[1].

فقد مات الفَرَبْرِيُّ سنة ٣٢٠ هـ بينما بقي البَزْدَوِيُّ بعده إلى سنة ٣٢٩هـ.

والذي يظهر لي: أَنَّ الفَرَبْرِيَّ لم يحصر في كلامه هذا كلَّ مَن سَمِعَ ويَرْوِى «الصحيح» عن البخاري، وإنَّما قَصَدَ مَن حضرَ معه سماع «الصحيح»، في بلدٍ أو مجالس بعينها، وقد سَمِعَ الفَرَبْرِيُّ الكتاب مِن البخاري أكثر مِن مرَّةٍ - كما سيأتي — ممَّا هيَّأَ له هذه المعرفة، وساعده على تقدير هذا العدد، الذي يتوافق مع مجالس البخاري العامرة بآلاف الناس.

وقد قال حاشد بن إسماعيل وغيره: «كان أهل المعرفة مِن أهل البصرة يَعْدُون خلفه[2] في طلب الحديث وهو شابٌّ، حتى

(١) «هدي الساري» (ص/ ٤٩١).

(٢) أي: البخاري.

يغلبوه على نفسه، ويُجلسونه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوفٌ أكثرهم ممَّن يكتب عنه. قال: وكان أبو عبد الله عند ذلك شابًّا لم يخرج وجهه[1]»[2].

وكذا وردَ أنَّ الإمام البخاري عندما «قَدِمَ بُخَارى نُصِبتْ له القباب على فرسخٍ مِن البلد، واستقبلَه عامةُ أهل البلد، حتى لم يَبْقَ مذكورٌ إِلَّا وقد استقبلَه، ونُثِرَ عليه الدنانير والدّراهم والسُّكّر الكثير»[3].

فلا يبعُد - والحالة هذه مِن الكثرة - أنْ يكون مراد الفَرَبْرِيِّ بلدًا أو مجلسًا بعينه، أو مَن سَمِعَ أو حَضَرَ معه مجالس سماع

---

(١) يعني: لم تنبُت لحيته بعدُ.

(٢) «تاريخ مدينة السلام» (٢/ ٣٢٤)، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ٢٥٦)، «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٠٨).

(٣) «تقييد المهمل» (١/ ٤٢).

«الصحيح»، لا مطلق مَن سَمِع «الصحيح مِن البخاري».

ويؤيّد هذا أَنَّ البخاري لم يتوقف عن التحديث بكتابه، ولم يصحبه الفَرَبْرِيُّ في كل رحلاته حتى يحصر مَن سَمِع منه «الصحيح»، فهو يتكلم عن شيءٍ يعلمه، حضَرَهُ وعاينه بنفسه.

وهذا يدل على كثرة مَن سَمِع «الصحيح» مِن البخاري جدًّا، فوق ما ذكره الفَرَبْرِيُّ في العدد السابق.

وقد ذَكَرَ ابنُ حجر طائفةً مِمَّنْ روى عن البخاري إلى أنْ قال: «والحسين بن إسماعيل المحاملي، وهو آخر مَنْ حدَّثَ عنه ببغداد، وأُمَمٌ لا يُحصَوْن، يكفي مِن التنبيه على كثرتهم حكاية الفَرَبْرِيِّ المتقدمة أَنَّه سَمِع معه (الصحيح) مِن البخاري تسعون ألفًا»[1].

وقال ابن حجر في موضعٍ آخر: «ومِن رواة (الجامع)

---

(١) «تغليق التعليق» (٥/ ٤٣٩).

-أيضًا- ممَّن اتصلتْ لنا روايته بالإجازة: إبراهيم بن معقل النسفي، وفاته منه قطعة مِن آخره، رواها بالإجازة.

وكذلك حماد بن شاكر النسوي.

والرواية التي اتصلتْ بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها: هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبْرِيِّ»[1].

وقد سمعه الفربري وحده مِن البخاري أكثر مِن مرة؛ فقال الكلاباذي: «وكان سماعه محمد بن إسماعيل مرتين، مرة بفربر سنة ٢٤٨هـ ومرة بِبُخارى في سنة ٢٥٢ هـ »[2].

---

(١) «هدي الساري» (ص/ ٤٩١ – ٤٩٢).

(٢) «رجال البخاري» للكلاباذي (١/ ٢٤)، وكذا رواه الجيَّانيُّ في «تقييد المهمل» (١/ ٦٤)، وابن خير في «الفهرس» (ص/ ١٣٢، ط: الغرب)، وابن رشيد في «إفادة النصيح» (ص/ ١٦)=

بينما قال الذهبي في ترجمة الفربري: «سمعه منه بفربر مرتين»[1]، ولم يذكر بُخَارَى.

وهاتان المرتان وردتا في إسناد البقاعي في بدء نسخته الخطّيّة مِن «صحيح البخاري» (ق/ ٢/ أ) دون ذِكْر موضع السماع.

لكن وردَ عن الفَرَبْرِيِّ تأريخ سماعه مِن البخاري -أيضًا- سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين، وروى غنجار عنه سنة ٥٣، ٥٤، ٥٥ ومئتين.

كذا رواه الإمام ابن نقطة[2] بإسناده إلى أبي عبد الله محمد بن أحمد الغنجار في «تاريخ بخارى» قال: سمعت أبا عليٍّ إسماعيل

---

= بأسانيدهم إلى الكلاباذي. لكن وقع عند ابن خير: «ومرة ببخارى» ولم يذكر تاريخها.

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٠).

(٢) «التقييد» (ص/ ٢٩١ – ٢٩٢) ط: قطر.

بن محمد بن أحمد بن حاجب يعني: الكُشَاني[1] يقول: سمعتُ محمد بن يوسف بن مَطَر[2] يقول: «سمعتُ (الجامع الصحيح) مِن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفَرَبْر في ثلاث سنين، في سنة ثلاثٍ وخمسين، وأربعٍ وخمسين، وخمسٍ وخمسين ومائتين».

وكذا قال السمعاني: «وسَمِع الفربري الكتابَ مِن البخاري في ثلاث سنين: في سنة ثلاث، وأربع، وخمس

---

(١) نسبةً إلى «الكُشَانية»، وقد ضبطها ابنُ ماكولا في «الإكمال» (٧/ ١٨٥) والسَّمعانيُّ في «الأنساب» (١١/ ١١٩) والفيروزابادي في «القاموس» (ص/ ١٢٢٧) وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٧/ ٣٣٢) وابن حجر في «تبصير المنتبه» (٣/ ١٢١٦) بضم الكاف، زاد السمعاني: «وفتح الشين». لكن قال ياقوت في «معجم البلدان» (٤/ ٤٦١): «بالفتح ثم التخفيف وبعد الألف نون وياء خفيفة» إلى أنْ قال: «وقد رواه بعضُهم بالضمِّ والأول أظهرُ».

(٢) الفَرَبْرِيّ.

وخمسين ومائتين»[1].

وأما تأريخه سماعه سنة ٥٣ فقد وقع ذلك عند الجياني وابن خير.

فقال الإمام أبو عليٍّ الجَيَّانِيُّ: «فأمَّا كتاب أبي عبدِ الله البخاري - وسمّاه (الجامع المختصر مِن أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه) - مِن رواية أبي زَيْدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، مِن طريق أبي الحسن القَابِسِيِّ: فقرأتُه على أبي القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتمٍ التَّمِيميِّ، المعروف بابن الطَّرَابُلْسِيِّ، مَرَّاتٍ، أولُها: في سنة أربعٍ وأربعين وأربع مئةٍ، قال: أخبرني به أبو الحسن علي بن محمد بن أبي بكرٍ القَابِسِيُّ، الفقيه، قراءةً عليه بالقيروان وأنا أسمع، سنة ثلاثٍ وأربع مئةٍ، قال: نا أبو زَيْدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيُّ، بمكة، سنة ثلاثٍ

(١) «الأنساب» (١٠/ ١٧١).

وخمسين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ، بفَرَبْر، في ذي القعدة سنة ثماني عشرة وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري ﵀، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[1].

وكذلك قال ابن خير: «وأما رواية ابن السَّكَن: فحدَّثني بها شيخُنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مُغِيث ﵀، قراءةً منِّي عليه، قال: حدثني بها القاضي أبو عُمَر أحمد بن محمد ابن الحذَّاء التَّمِيميُّ، سماعًا عليه بقراءة أبي عليٍّ الجَيَّاني، قال: حدثنا بها أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجُهَنِيُّ، قراءةً عليه سنة أربعٍ وتسعين وثلاثة مئة، قال: حدثنا أبو عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن، الحافظ، في منزله بمصر، سنة ثلاث وأربعين

---

(١) «تقييد المهمل» (١/ ٥٩).

وثلاث مئة، قال: حدثنا محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ، بفَرَبْر مِن ناحية بُخارى، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[1].

فأرَّخها سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين.

وكذلك ذكره ابنُ خيرٍ -أيضًا- في إسناده برواية الأَصِيليِّ.

فقال الإمام ابن خير: «وأما رواية الأَصِيليِّ: فحدثني بها الشيخ الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بَقِيٍّ رحمه الله، قراءةً منِّي عليه، والشيخُ الفقيه أبو الحسن يونس بن محمد بن مُغِيث رحمه الله، سماعًا لجملةٍ منه ومناولةً منه لي لجميعِه. قالا جميعًا[2]: حدّثنا بها الفقيه أبو عبد الله محمد بن فَرَج، مولى محمد بن يحيى البَكْري،

---

(١) «الفهرس» (ص/ ١٣٢) ط: الغرب.

(٢) ابنُ بَقِيٍّ، وابنُ مُغِيثٍ.

المعروف بابن الطَّلَّاع، أما ابن بَقِيٍّ فقال: سمعتُ جميعَه عليه، وأما ابن مُغِيثٍ فقال: حدَّثنا به قراءةً منه علينا لأكثر الكتاب وإجازةً لسائرِه، قال: سمعتُ جميعَه على الفقيه أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المَعَافِرِيِّ، في سنة ثلاثٍ وعشرين وأربع مئة، بقراءة محمد بن محمد بن بَشِيرٍ الصَّرَّاف، قال: سمعتُ جميعَها على الفقيه أبي محمدٍ عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلِيِّ، سنةَ ثلاثٍ وثمانين وثلاث مئة، قال: قرأتُها على أبي زَيْد محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، بمكة، سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئة، قال أبو محمد الأَصِيلِيُّ: وسمعتُها على أبي زَيْدٍ -أيضًا- ببغداد في شهر صفر سنة تسعٍ وخمسين وثلاث مئة؛ قرأَ أبو زَيْدٍ بعضَها وقرأتُ أنا بعضَها حتى كَمُل جميع المُصَنَّف، قال أبو عبد الله محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ بفَرَبْر سنة ثمان عشرة وثلاث مئة، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري سنة

ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[1].

وهذه مواضع وأسانيد متفرِّقة يصعُب معها احتمال الوهم أو الخطأ، مما يدلُّ على صحة هذا التاريخ سنة ٢٥٣هـ.

يضاف إلى ذلك ورود هذا التاريخ لدى الجياني ثم ابن خير، وقد رَوَيَا بإسنادَيْهما إلى الكلاباذي قوله: إِنَّ الفَرَبْرِيَّ قد سَمِعَ مِن البخاري مرتين، إحداهما بفَرَبْر سنة ٢٤٨هـ، والثانية ببُخَارَى سنة ٢٥٢هـ. وقد تقدَّم ذلك كله.

ومِن ثَمَّ قال الحافظ أبو محمد عبد المؤمن الدمياطي: «قال الفَرَبْرِيُّ: أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري بالجامع الصحيح، في سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين، فعلى هذا يكون سماعه للكتاب ثلاث مراتٍ،

(١) الفهرس (ص/ ١٣٣).

والله أعلم»[1].

وهذا هو الظاهر، ويظهر أنّه آخر ما وقع للفَرَبْرِيِّ مِن سماع الكتاب مِن البخاري، ولعلَّه حين قال: سمعتُ الكتاب مرتين، لم يكن قد سَمِع هذه الثالثة، فنُقِلَ عنه ذلك، فلما سَمِع الثالثة نُقِلَتْ عنه -أيضًا-.

ويلزم مِن ذلك كله أنْ تكون رواية الفَرَبْرِيِّ عامة، ونسختَي الجَيَّانِيِّ وابنِ خيرٍ في هذه الرواية خاصةً؛ مِن آخر ما سُمِع على البخاري رحمه الله، قُبيل وفاته سنة ٢٥٦هـ.

ومِن ثَمَّ قال الشيخ أحمد السلوم، (وفقه الله): «ويستفاد مِن هذه النصوص أنَّ البخاري كان مُقْبِلًا على رواية كتابه إلى قُبيل

(١) في حاشية «إفادة النصيح» لابن رشيد، مخطوط الاسكوريال (ق/ ٥/ أ) ما نصُّه: «حاشية: قرأتُ بخطِّ شيخنا الحافظ أبي محمد عبد المؤمن الدمياطي: قال الفَرَبْرِيُّ» إلى آخر ما نقلناه.

وفاته سنة ٢٥٦هـ، أي: أنه كان يُحَدِّث بعد الفتنة التي حصلتْ له مع محمد بن يحيى الذُّهْلِيِّ، والشغب الذي صار عليه منه ومِن حزبه، لَمَّا قَدِمَ عليهم بُخارا سنة ٢٥٢هـ قبل وفاته بأربع سنين.

وهذا النص العزيز مِن رواية الكُشَانيِّ عن الفَرَبْرِيِّ يُصَحِّح ما وقع في (فهرست ابن خير) في سوق إسناد رواية أَبِي عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن الحافظ قال: ( نا محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ بفَرَبْر، مِن ناحية بخارى، قال: نا أبوعبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري سنة ٢٥٣هـ )اهـ. فهذا صحيحٌ لا غبار عليه، وكذلك وقع مثله للغسَّاني.

فليُصَحِّح هذا الخطأَ الذي نفقَ على كثيرٍ مِن مشايخنا في تاريخ سماع الفَرَبْرِيِّ صحيح البخاري.

ورواية الفَرَبْرِيِّ أشهر الروايات، وأحسنها سوقًا، وأكملها عدّة، ولها طرق كثيرة عن الفَرَبْرِيِّ» اهـ[1].

**مطلب: الرواة عن الفربري:**

ثم رواه خَلْقٌ كثيرٌ جدًّا جدًّا عن الفربري، حتى تَوَاتَرَ عنه كما قال ابنُ رُشَيْدٍ[2].

واقتصر ابن نقطة[3] على ذِكْر ستةٍ مِنهم.

وكذلك وقعتْ روايته إلى الجياني مِن طريق السّتّة المشاهير عنه.

فقال الجيانيُّ: «فمِن ذلك ما جاء في كتاب أبي عبد الله محمد

---

(١) مقدمة تحقيق «المختصر النصيح» لابن أبي صُفْرَة (١/ ٤٧ – ٤٨).

(٢) وسيأتي نص كلامه بعد قليل قُبيل ختام الكلام على رواية الفَرَبْرِيِّ إِنْ شاء الله تعالى.

(٣) «التقييد» (١/ ١٣١).

بن إسماعيل البخاري ﵀، رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ، والنَّقَلَةُ إلينا عنه:

١ - أبو عَلِيٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكن.

٢- وأبو زيد محمد بن أحمد المروزي.

٣- وأبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني.

٤ - وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِيُّ.

٥ - وأبو محمد عبد الله بن أحمد الحَمُّويِيُّ.

٦ - وأبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيْهَنِيُّ» اهـ[١].

بينما قال النووي: «ورواه عن الفَرَبْرِيِّ خلائق منهم:

١ - أبو محمد الحَمُّويِيُّ.

٢ – وأبو زيد المَرْوَزِيُّ.

٣ – وأبو إسحاق المُسْتَمْلِيُّ.

---

(١) «تقييد المهمل» (٢/ ٥٦٥ - ٥٦٦).

٤ – وأبو سعيد أحمد بن محمد.

٥ – وأبو الحسن عليُّ بن أحمد بن عبد العزيز الجُرْجَانِيُّ.

٦– وأبو الهيثم محمد بن مكّيٍّ الكُشْمِيْهَنِيُّ.

٧ – وأبو بكر إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَانِيُّ.

٨ – ومحمد بن أحمد بن مَتّ بفتح الميم وتشديد التاء المثناة فوق.

وآخرون.

ثم رواه عن كلِّ واحدٍ مِن هؤلاء جماعاتٌ، واشتهر في بلادنا عن: أبي الوقت، عن الدَّاودِيِّ، عن الحَمُّوِيِّ، عن الفَرَبْرِيِّ، عن البخاري. ورويناه عن جماعةٍ مِن أصحاب أبي الوقت»اهـ[1].

---

(١) «التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري» (١/ ١٩٠ – ١٩٢).

وقال ابن رُشَيْدٍ: «رَوَى عن الفَرَبْرِيِّ العددُ الكثير» وذَكَرَ ابنُ رُشيد سبعةً منهم ثم قال: «هؤلاء السَّبعة مشاهير أصحاب الفَرَبْرِيِّ، ووراءهم غيرهم مِن أعلام وأغفال» اهـ[1].

والمقصود الإشارة إلى كثرة رواة الكتاب عن البخاري أولًا، ثم عن الفَرَبْرِيِّ، وهلم جرًّا.

قال السمعاني: «وأول مَن روى هذا الكتاب عنه[2]: أبو زيد الفَاشَانِيُّ، وآخرهم روايةً عنه: أبو عليٍّ إسماعيل بن محمد بن أحمد ابن صاحب الكِسَائِيّ»[3].

ولم تلبث رواية الفَرَبْرِيّ طويلًا حتى استقرَّتْ في بطون الصفحات، واستمدتْ قوةً إلى قوتها، بإضافة الكتاب إلى

(١) «إفادة النصيح» (ص/ ٢١ – ٢٣).

(٢) أي: عن الفَرَبْرِيِّ.

(٣) «الأنساب» (١٠/ ١٧١).

السماع، فقُيِّدَتْ تقييدًا، وحُفِظَتْ حِفْظًا.

وبدأ هذا معها في مرحلةٍ مبكرة جدًّا، بدأ الفَرَبْرِيُّ فيها يُراجع أصلَ البخاري، ويُراجع تلامذته أصوله هو.

وقد قال الإمام أبو الوليد الباجي: «وقد أخبرنا أبو ذَرٍّ عبد بن أحمد الهَرَوِيُّ الحافظ رحمه الله، ثنا أبو إسحاق المُسْتَمْلِيُّ إبراهيم بن أحمد قال: انتسَخْتُ كتابَ البخاري مِن أصلهِ، كان عند محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ»[1].

ومِن ثَمَّ قال ابن رُشَيْدٍ: «سَمِع أبو إسحاق[2] مِن أبي عبد الله الفَرَبْرِيِّ (صحيح البخاري) وَحَدَّثَ به عنه، ونَقَل أبو إسحاق

(١) «التعديل والتجريح» (١/ ٣١٠ - ٣١١ ط: السعودية) (١/ ٢٨٧ ط: المغرب).

(٢) المُسْتَمْلِيّ.

فَرْعَهُ مِن أصل البخاري»[1]. وقال في موضعٍ آخر: «وكان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحابُ الفَرَبْرِيِّ»[2].

وكذلك قال ابن حجر في كلامٍ له: «وهذا يؤيد ما تقدَّم مِن النقل عن أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ أنَّ أصل البخاري كان عند الفَرَبْرِيِّ»[3].

وهذا تأكيدٌ آخر – بعد تأكيد ابن رشيد – على وجود أصل البخاري لدى الفَرَبْرِيِّ، واطِّلاع غير الفَرَبْرِيِّ عليه، ونَقْلهم منه، ومعارضتهم نُسخهم التي نسخوها وسَمِعوها مِن رواية الفَرَبْرِيِّ بهذا الأصل البخاري.

وبهذه النَّقْلَة انتقلت الأصول مِن يدٍ إلى يدٍ، ومِن كابرٍ إلى

(١) «إفادة النصيح» (ص/ ٢٥).

(٢) المصدر نفسه (ص/ ١٩).

(٣) «فتح الباري» (٤/ ٣٠٠).

كابرٍ، فسَمِعَ ونقل الفَرَبْرِيُّ عن البخاري وأصلِه، ثم سَمِعَ المُسْتَمْلِيُّ مِن الفَرَبْرِيِّ، ونقلَ مِن أصلِ البخاري الذي كان عند الفَرَبْرِيِّ آنذاك.

وكذلك جاء أبو محمد عبد الله بن محمد بن أَسَدٍ الجُهَنِيُّ، فروى «الصحيح» عن أبي عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن البغدادي، سنة ثلاثٍ وأربعين وثلاث مئةٍ، قال: نا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، قال: نا أبو عبد الله البخاري.

وسَمِع الإمامان أبو عُمَر ابن عبد البر وأبو عُمَر ابن الحَذَّاء في مجلسٍ واحدٍ من أبي محمدٍ ابن أَسَدٍ، وعن ابن عبد البر وابن الحَذَّاء روى الإمام الجَيَّاني رواية ابنِ السَّكَن، وقال الجَيَّانِيُّ: «وعارَضْتُ كتابي بنسخةِ أبي محمدٍ ابن أَسَدٍ التي بخطِّه عن أبي عليٍّ ابن السكن»[1].

---

(١) «تقييد المهمل» (١/ ٦٠).

فسَمِع الجيانيُّ روايةً أخرى عن الفَرَبْرِيِّ، وعارَض كتابه وقابَلَه على نسخةِ راويها ابنِ أسدٍ بخطِّه عن ابن السَّكَن عن الفَرَبْرِيِّ.

وثَمَّة رواية ثالثة يرويها أبو محمدٍ الأَصِيليُّ، عن أبي زَيْدٍ محمد بن أحمد، وأبي أحمد محمد بن محمد بنِ مَكِّيٍّ، كلاهما عن الفَرَبْرِيِّ، عن البخاري.

وكتب الأَصِيليُّ نسخته بخطِّه، وقد سَمِع الإمام الجَيَّانيُّ هذه النسخة عن شيخَيْه التُّجِيبِيِّ وابنِ سِرَاج، كلاهما عن الأَصِيليِّ، ولم يكتف بالسماع، بل قال الجَيَّاني: «وعارضت كتابي من أوله إلى آخره بنسخة أبي محمد الأصيلي التي بخطه»[1].

**مطلب: انتقال الأصول، وتجدُّد الخطوط:**

وتستمر الأيام، ويدخلُ أصلٌ في أصلٍ آخر، وينتقل خطٌّ إلى

---

(١) «تقييد المهمل» (١/ ٥٩ – ٦٠).

خَطٍّ، وكتابٌ إلى كتابٍ، وبذا تتجدَّد الأصول، أصلًا تلو أصلٍ، وتتواصل فيما بينها.

وتمرُّ الأيام والليالي، ويرى الإمام الصغاني أصلَ الفَرَبْرِيِّ وعليه خطّ الفَرَبْرِيِّ، ومِن ثَمَّ يرى ابنُ حجر العسقلاني نسخة الصغاني تلك، ويحتفي بها في «فتح الباري»، وينقل عنها في مواضع كثيرة جدًّا.

ويُسَمِّيها ابنُ حجر بـ «النسخة البغدادية التي صحَّحَها العلامة أبو محمد ابن الصَّغَانِيِّ اللُّغوي، بعد أنْ سَمِعَها مِن أصحاب أبي الوقت، وقابَلَها على عدةِ نسخٍ، وجعلَ لها علامات»، ويقول ابنُ حجر: «وقال الصَّغَانِيُّ في الهامش: هذا الحديث ساقطٌ مِن النسخ كلّها إلَّا في النسخة التي قُرِئَتْ على الفَرَبْرِيِّ صاحب البخاري وعليها خطه»[1].

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٥٣).

وقال في موضعٍ آخر: «وكذا ثبتَ في نسخة الصَّغَانِيِّ التي ذَكَرَ أنَّه قابَلَها على نسخةِ الفَرَبْرِيِّ التي بخَطِّه»[1].

ويأتي الحافظ البارع شرف الدين اليونيني ﵀، فيحمل لواء ضبط رواية «الجامع الصحيح» فيضبطه ويقابله على أصولٍ موثوقات، ونُسَخٍ عاليات[2]، إِذْ ضبطه كما قال القسطلاني: «بأصلٍ مسموعٍ على الحافظ أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ، وبأصلٍ مسموعٍ على الأَصِيلِيِّ، وبأصلِ الحافظ مُؤَرِّخ الشام أبي القاسم ابن

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٥٤٢).

(٢) ينظر: «النسخة اليونينية مِن صحيح البخاري» للعلامة أحمد محمد شاكر ﵀، وهو مقالٌ قديمٌ للشيخ، أُعِيد نشره في مقدمة أكثر مِن طبعة لـ «الصحيح»، منها طبعة دار التأصيل (١/ ١٥٧)، وأخيرًا أعاد نشره الشيخ أشرف عبد المقصود (وفقه الله) في مجلة «التراث النبوي» العدد الأول والثاني (ص/ ١٦٦)، وقد نبَّه فيه الشيخ أحمد شاكر على خطأ كتابة تاريخ السماع الواقع في كتاب القسطلاني.

عساكر، وبأصلٍ مسموعٍ على أبي الوقت، وهو أصلٌ مِن أصول مسموعاته في وقف خانكاه السُّمَيْسَاطِيِّ، بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، بحضرة سيبويه وقته، الإمام جمال الدين ابن مالك، بدمشق.. مع حضور أَصْلَيْ سَمَاعَيْ الحافظ أبي محمدٍ المقدسي وقف السميساطي.. فالله يُثيبه على قصده، ويجزل له مِن المكرمات جوائز رِفْدِه[1]، فلقد أبدع فيما رَقَم، وأتقن فيما حرر وأَحْكَمَ،

---

(١) «الرِّفْد: المعونة بالعطاء وسَقْي اللَّبَن والقول وكلّ شيء»؛ قاله الخليل، وقال ابن دريد: «الرِّفْد: العطاء» قال: «ورَفَدْتُ الرجلَ وأرْفَدْتُه؛ إذا عاونتُه على أموره». قال ابن فارس: «رَفَدَ: الراء والفاء والدال أصلٌ واحدٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، وهو المعاونة والمُظَاهَرَةُ بالعطاء وغيرِهِ، فالرَّفْدُ مصدرُ رَفَدَهُ يَرْفِدُهُ؛ إذا أعطاهُ، والاسمُ الرِّفْدُ». «العين» (٨/ ٢٤ – ٢٥)، «جمهرة اللغة» (٢/ ٦٣٤)، «مقاييس اللغة» (٢/ ٤٢١).

ولقد عَوَّل الناس عليه في روايات الجامع، لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة، وكثرة ممارسته له، حتى إِنَّ الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أَنَّه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة، ولكونه مِمَّن وُصِف بالمعرفة الكثيرة، والحفظ التام للمتون والأسانيد؛ كان الجمال ابن مالك لما حضرَ عند المقابلة المذكورة إذا مَرَّ مِن الألفاظ ما يَتَرَاءى أَنَّه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإِنْ أجاب بأَنَّه منها؛ شَرَعَ ابنُ مالك في توجيهها حسب إمكانه، ومِن ثَمَّ وضعَ كتابَه المُسَمَّى بـ (شواهد التوضيح)»، ثم ذَكَرَ القسطلاني أَنَّه قد وقف «على فروع مقابَلَة على هذا الأصل الأصيل»، منها الفرع المنسوب للإمام المحدِّث شمس الدين محمد بن أحمد الغزولي، وقد وصفه القسطلاني بقوله: «الفرع الجليل الذي لعلَّه فاقَ أصلَه»، ومِن ثَمَّ اعتمدَ

القسطلاني على هذا الفرع، فقال: «فلهذا اعتمدتُ في كتابة متن البخاري في شرحي هذا عليه، ورجعتُ في شكل جميع الحديث وضبطه إسنادًا ومتنًا إليه، ذاكرًا جميعَ ما فيه مِن الروايات، وما في حواشيه مِن الفوائد المهمات»، ولم يكن القسطلاني قد وقف على أصل اليونيني، وهو في جزأين، فلمّا وقف على الجزء الأول منه ورأى عليه تعليقة للإمام ابن مالك، نقلها القسطلاني ثم قال: «وقد قابلتُ متن شرحي هذا إسنادًا وحديثًا على هذا الجزء المذكور مِن أوله إلى آخره، حرفًا حرفًا، وحكيته كما رأيته حسب طاقتي، وانتهت مقابلتي له في العشر الأخير مِن المحرم سنة سبع عشرة وتسع مئة، نفع الله تعالى به، ثم قابلتُه عليه مرةً أخرى»، ولما وَجَد القسطلاني الجزء الآخر مِن أصل اليونيني، قام بمقابلته -أيضًا-، وقال: «فقابلتُ عليه متن شرحي هذا فكملت مقابلتي عليه جميعه حسب الطاقة

ولله الحمد» اهـ[1].

ثم شاء الله ﷻ وله الحمد والفضل والمِنَّة أنْ يتم طبع «صحيح البخاري» على فرعٍ مُهِمٍّ[2] عن هذا الأصل الأصيل الخاص بالحافظ الإمام شرف الدين اليونيني، كما طُبِعتْ نسخة القسطلاني مع شرحه «الصحيح»، وكلُّ ذلك الآن مشهور متداول في أيدي الناس، فالحمد لله رب العالمين.

وتوالت المِنَن الإلهية، والعطايا الربانية، فظهرتْ الفروع العالية، والنُّسَخ الخطية، الواحدة تلو الأخرى، مثل نسخة

---

(١) «إرشاد الساري» (١/ ٤٠ – ٤١).

(٢) وهو فرع العلامة «عبد الله بن سالم البصري»، كما حرَّرْتُه في «تحرير الأصل المعتمد في (الطبعة السلطانية) من (صحيح البخاري)»، الناشر: معهد المخطوطات العربية، المكتبة الإلكترونية المحكَّمة، بحوث تراثنا (٣)، السنة الأولى، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، رقم توثيق الألكسو: ط/ ٠٠٩ / ٠٥ / ٢٠١٨.

البقاعي التي انتشرت الآن في أيدي طلبة العلم، وقام الشيخ نظام يعقوبي بنشرها مؤخَّرًا، فشكر الله صنيعه وأجزل له الأجر والمثوبة.

وقد وصفها الحافظ ابنُ حجر العسقلاني في ترجمة البقاعي، فمدحها وعَظَّمها، فقال ابنُ حجر: «إسماعيل بن علي بن محمد البِقَاعِيُّ، ثم الدّمشقي، النّاسخ، كان يشتغل بالعلم، ويصحب الحنابلة ويميل إلى معتقدهم، وينصحهم، ويُعَظِّمهم، ويُكَتِّب الناس، مع الدين والخير، وله نَظْمٌ حَسَنٌ أنشدني منه بدمشق، وقد كتبَ بخطِّه (صحيح البخاري) في مجلدةٍ واحدةٍ معدومةِ النّظير، سَلِمَتْ مِن الحريق إِلَّا اليسير مِن حواشيها فَبِيعَتْ

بأزيد مِن عشرين مثقالًا» اهـ[1].

وقال الشيخ اليعقوبي في تصديره عليها (ص/ ٥): «وهي نسخة مضبوطة بالشكل شبه الكامل، قد لُوِّنَتْ عناوين الكتب والأبواب باللون الأحمر، وقد حُلِّيَت هوامشها بصنوف الإيضاحات والاستدراكات والتصويبات، وشرح غامض الكلمات، وذِكْر الرائق مِن المنظومات، فيما يَصْعُبُ حصرُه، ويَقِلُّ عند الكثير ضبطُه، وفي كل ذلك يذكر مَرْجِعه فيه في الغالب؛ ومِن ذلك ما ذَكَرَهُ مِن نظم شيخه ابن الموصلي لـ (مطالع الأنوار)، وكذا كان يذكر نظمه في غالب الأحيان، وقد نقل مِن كلام ابن الأثير في (النهاية في غريب الحديث)، ثم مِن

(١) «إنباء الغمر بأنباء العمر» لابن حجر العسقلاني (٢/ ٢٧٣)، المحقق: د. حسن حبشي، الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

كلام القاضي عياض في (مشارق الأنوار) جملةً وافرةً في هوامش الكتاب. وحشَّاه بنقول كثيرةٍ مِن خَطِّ الإمام اليونيني ﵀. ثم إِنَّ قيمة النسخة تظهر في اعتماد ناسخها على نسخةٍ أصلية مِن أوثق نُسخ البخاري وأصحها على الإطلاق، ومِن هذه النُّسَخ التي ذَكَرَها الناسخُ ﵀ نقلًا عن الأصل:

١ – نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني ثم المصري، والتي وقفها بجامع عمرو بن العاص بمصر.

٢- نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي ﵀.

٣- نسخة خانقاه السُّمَيْسَاطِي» اهـ.

ولا يقف الأمر على دمشق والقاهرة وغيرها مِن بلدان المشرق، فما مِن بلدٍ أو مكانٍ دخله «صحيح البخاري» إِلَّا وبادَرَ أهلُه بكتابته وانتساخه، ومقابلته ومعارضته بأدق وأوثق الأصول، وسماعه على أكابر أهل العلم، ومِن ثَمَّ اتخاذ أصلٍ

لهم، يُولونه عنايتهم ورعايتهم، كما هو حال المغاربة مع نسخة ابن سعادة.

واركب الفُلْك وانطلق صوب أندلسٍ، فهناك أصولٌ مُنِيرات، فاستمِعْ لابنِ رُشَيْدٍ وهو يتحدَّث عن أبي عبد الله ابن منظور، فيقول: «محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن منظور بن عبد الله ابن منظور القيسي الإشبيلي، مِن بيوتها النبيهة، يكنى أبا عبد الله، رَاوِيةٌ فاضلٌ، حَسَن الضبط، اعتمدَه الأندلسيّون، وعَوَّلوا عليه في (صحيح البخاري)، رواية[1] أبي ذَرٍّ، لصحبته له، ومجاورته معه، حتى كتب (الجامع الصحيح) للبخاري، وعارَض فرعَه بأصله، وفرغَ مِن نَسْخِه بمكة، في

(١) في المطبوع: «راوية» خطأ، والذي في مخطوط الاسكوريال (ق/ ١٣/ أ): «رواوية» وضرب على الواو الثانية فصارت كالدائرة، لتصبح الكلمة «رواية».

رجب مِن سنة إحدى وثلاثين وأربع مئة، وقابلَه مع أبي عبد الله الورَّاق محمد بن عليّ بن محمود»، قال: «وكانت رحلته إلى المشرق مِن إشبيلية بلده في شعبان سنة ثمانٍ وعشرين وأربع مئة، وحجّ حجّتين سنتي ثلاثين وإحدى وثلاثين، فسمِعَ (صحيح البخاري) بمكة – شرَّفها الله – على أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ عند باب الندوة، سنة إحدى وثلاثين في محرّم، وانتهى في سماعه في هذه المرة الأولى إلى بعضٍ مِن كتاب الأَيْمان والنُّذور»، قال: «قال أبو عبد الله ابن منظور: وقُرِئ عليه -أيضًا- مرةً ثانية وأنا أسمع، والشيخ أبو ذَرٍّ ينظر في أصله، وأنا أُصْلِحُ في كتابي في المسجد الحرام عند باب الندوة، كان ابتداءً هذا السماع الثاني الذي كمل فيه جميع الكتاب في شهر شوال مِن سنة إحدى وثلاثين المذكورة، وتمامه في ذي القعدة منها.. وانصرف إلى الأندلس فدخل إشبيلية سنة أربع

وثلاثين»، إلى أنْ قال ابن رُشَيدٍ: «حدَّثَ عنه الجلّة مِن الأندلسيين، وأجلّهم:

أبو الحسن شُرَيْح ابن محمد.

والقاضي أبو القاسم أحمد بن محمد ابن منظور.

وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عثمان التُّجِيبِيُّ القَيْظِيُّ السَّرَقُسْطِيُّ المعروف بمَلّاطَش، وكتب عنه (صحيح البخاري)، وقرأَهُ مرةً، وسمِعَه أخرى بقراءة أبي محمد ابن العربي.

وكان أصل القَيْظِيّ هذا مِن الأصول المعتمدة في الأندلس محبّسًا بجامع العدَبّس مِن إشبيلية – طهَّره الله مِن دنس الكفر، وأعادها الله دار إسلام –، وهذا الأصل – جبره الله – مِن الأصول التي اعتمدها ضابط الأندلسيين في وقته أبو بكر ابن خير، وعارَضَ كتابه الحافل به، الذي بخطِّ أبيه خير رحمهما الله،

وفيه كان سماعي وسماع بُنَيّ محمد - هداه الله - مع الجماعة، على شيخنا الفقيه الفاضل العدل أبي فارس - أبقاه الله -، والشيخ أبو فارس يمسك -أيضًا- أصله الذي بخطِّ أبيه ﵀، وفيه سَمِع على شيخه أبي مروان ﵀» اهـ[1].

فانظر ولادة أصلٍ مِن أصولٍ عديدة، وكم عدد الذين سَمِعوا وكتبوا وحضروا، ومنزلتهم وجلالتهم، وإمامتهم في الدين؟.

فهذه أصولٌ راسيات، وعلامات ظاهرات، على ما وَهَبَهُ الله ﷻ لهذه الأمة عامة، وللبخاري خاصة، مِن حِفْظٍ، على مدار الليالي والأيام، فالحمد لله رب العالمين.

وبذا انمازت نسخة الفَرَبْرِيِّ عن البخاري بمزايا عديدة، مِنها الجَمْع بين سماع الأكابر وخطوطهم، فوصلت لنا عن

---

(١) «إفادة النصيح» (ص/ ٤٦ - ٥٠).

طريق السماع كابرًا عن كابرٍ، كما وصلت كذلك نقلًا بالخطِّ والكتابة، أصلًا عن أصلٍ، ونسخة عن نسخةٍ.

ولهذه المزايا وغيرها مما لم أذكره في هذا الموضع؛ فقد صارت هي عمدة المسلمين اليوم في تَلَقِّي «صحيح البخاري».

ومِن ثَمَّ قال ابن رُشَيْد: «محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ: الثقة الأمين، وسيلةُ المسلمين إلى رسول الله ﷺ، في كتاب البخاري، وحبلهم المتين»[1]. قال: «وأبوعبد الله الفَرَبْرِيُّ هذا عُمدة المسلمين في كتاب البخاري، وشهرته مُغْنية عن التعريف بحاله، ولنُوردْ في ذلك - مختصرًا- قولَ بعض العلماء في الثناء عليه، نفعًا لغُمْرٍ[2] جاهلٍ، ودَفْعًا

---

(١)«إفادة النصيح» (ص/ ١٠).

(٢) في «العين» (٤/ ٤١٦): «والغُمْرُ: مَن لم يُجَرِّب الأمورَ، وجمعُه: أغمارٌ، ودارٌ غامرةٌ: خرابٌ».

لذي غِمْرٍ[1] على أهل الإسلام متجاهل»[2]، ونقل ابن رشيد عن الإمام أبي الوليد الباجي قال: «والفَرَبْرِيُّ: ثقةٌ مشهورٌ»، وعن أبي بكر السمعاني قال: «كان ثقة وَرِعًا»، وعن أبي محمد الرشاطي قال: «وعلى الفَرَبْرِيِّ العمدة في رواية كتاب البخاري»، ثم قال ابن رشيد: «فما ظنّك بمَن جعلَه المسلمون عمدتهم؟»[3]. قال: «ومَدَّ اللهُ تعالى في عُمْرِ أبي عبد الله الفَرَبْرِيِّ وبارَكَ فيه حتى انفردَ برواية (الصحيح) زمانًا؛ لذهاب رُواتِه، فرُحِلَ إليه في روايته عنه، وتُنُوفِسَ في سماعه منه»[4]. قال: «والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض

---

(١) قال الفيومي في «المصباح المنير» (٢/ ٤٥٣): «غ م ر: الغِمْرُ الحِقْدُ وزنًا ومعنًى».

(٢) «إفادة النصيح» (ص/ ١٤).

(٣) المصدر نفسه (ص/ ١٥).

(٤) «إفادة النصيح» (ص/ ١٧).

ومغاربها باتِّصالِ السماع: طريقُ الفَرَبْرِيِّ، وعلى روايته اعتمدَ الناسُ؛ لكمالها وقُرْبِها وشُهرة رجالها، وكان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحابُ الفَرَبْرِيِّ، فكان ذلك حجة له عاضدة، وبصِدْقه شاهدة، ثم تواتَر الكتاب مِن[1] الفَرَبْرِيِّ؛ بل زاد، حتى كأنَّما عناه القائلُ:

تَوَاتَرَ حتَّى لمْ يَدَعْ لِيَ رِيبةً    وَلَمْ يَكُ عَمَّا خَبَّروا مُتَعَقَّبُ

فَتَطَوَّقَ به المسلمون، وانعقد الإجماع عليه، فَلَزِمَت الحجّة، ووضحت المحجة، والحمد لله. ورواه -أيضًا- عن البخاري مِن المعروفين: أبو إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيُّ»[2].

وروايَتَا الفَرَبْرِيِّ والنَّسَفِيِّ هما أشهر الروايات عن البخاري،

---

(١) كذا في المطبوع، وكذا في مخطوط الاسكوريال (ق/ ٧/ ب).

(٢) «إفادة النصيح» (ص/ ١٨ - ١٩).

بل لم يدخل المغرب والأندلس إلى زمن القاضي عياض غيرهما.

فقد قال عياض: «وأما الكتاب الجامع المسند الصحيح المختصر مِن آثار رسول الله ﷺ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المولد والمنشأ والدار، الجُعْفِيّ النَّسَب بالولاء؛ فقد وصلَ إلينا مِن رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ، وأكثر الروايات مِن طريقه، ومِن رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ، عن البخاري، ولم يصل إلينا مِن غير هذين الطريقين عنه، ولا دخل المغرب والأندلس إِلَّا عنهما، على كثرة رُوَاة البخاري عنه لكتابه، فقد رَوَيْنا عن أبي إسحاق المُسْتَمْلِيِّ أَنَّه قال عن أبي عبد الله الفَرَبْرِيِّ أَنَّه كان يقول: روى (الصحيح) عن أبي عبد الله تسعون ألف رجل ما بقي

منهم غيري»[1].

فحسبنا ما مضى في كلامنا عن رواية الفَرَبْرِيِّ، ولنذكر شيئًا عن رواية النَّسَفِيِّ.

---

(١) «مشارق الأنوار» (١/ ٩).



## المبحث الثاني

## رواية ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ عن البخاري

وقد وقعتْ هذه الرواية للإمام الخطابي، وعليه العُمدة في معرفتها، لاعتماده عليها في شرحه للبخاري، قبل أنْ ينتقل اللواء بعد ذلك للجَيَّانِيِّ.

فقد قال الخطابي في مقدمة «أعلام الحديث»: «وقد تأَمَّلْتُ المُشْكِلَ مِن أحاديث هذا الكتاب والمُسْتَفْسَرَ منها؛ فوجدتُ بعضَها قد وقع ذِكْره في كتاب (معالم السنن) مع الشرح له والإشباع في تفسيره، ورأيتني لو طويتُها فيما أُفسِّره مِن هذا الكتاب وضربتُ عن ذِكْرها صفحًا - اعتمادًا منِّي على ما أَوْدَعْتُه ذلك الكتاب مِن ذِكْرها - كنت قد أخللتُ بحقّ هذا الكتاب، فقد يقع هذا عند مَن لا يقع عنده ذاك، وقد يرغب في أحدهما مَن لا يرغب في الآخر، ولو أَعَدْتُ فيه ذِكْر جميع ما

وقع في ذلك التصنيف؛ كنتُ قد هَجَّنتُ هذا الكتاب بالتكرار، وعرَّضْتُ الناظر فيه لِلْمَلال، فرأيتُ الأصوب أنْ لا أُخْلِيها مِن ذِكْر بعض ما تقدّم شرحه وبيانه هناك، متوخِّيًا الإيجاز فيه، مع إضافتي إليه ما عسى أنْ يتيسَّر في بعض تلك الأحاديث مِن تجديد فائدةٍ وتَوْكِيد معنًى، زيادةً على ما في ذلك الكتاب، ليكون عِوَضًا عن الفائت وجبرًا للناقص منه، ثم إنِّي أشرح بمشيئة الله الكلام في سائر الأحاديث التي لم يقع ذِكْرها في (معالم السنن) وأوفيها حقّها مِن الشرح والبيان» اهـ[1].

ومفاد كلام الخطابي أَنَّه لم يَدَعْ شيئًا مِن كتاب البخاري، بل ذَكَرَه وضَمَّنَه كله ضمن كتابه، فشرح بعضه مستوفًى، واختصرَ بعضه الذي سبق له شرحه في كتابه الآخر «معالم السنن».

إلى أن قال الخطابي: «وأما استناد هذا الكتاب وسماعه؛ فإنَّا لم

(١) «أعلام الحديث» (١/ ١٠٤ – ١٠٥).

نَلْحَق مِن أصحاب محمدِ بن إسماعيل الذين شاهدوه وسَمِعوا منه؛ لِقِدَمِ موته، فإِنَّه ماتَ ﵀- على ما بَلَغَنَا - سنة ستٍّ وخمسين ومائتين.

وقد سَمِعْنا معظم هذا الكتاب مِن رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِي، حدَّثَنَاهُ خَلَف بن محمد الخَيَّام قال: حدثنا إبراهيم بن مَعْقِلٍ، عنه.

سَمِعْنا[1] سائر الكتاب إِلَّا أحاديث مِن آخرِه مِن طريق محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ، حدَّثَنِيه محمد بن خالد بن الحسن قال: حدثنا الفَرَبْرِيُّ، عنه.

ونحن نُبَيِّن مواضع اختلاف الرواية في تلك الأحاديث إذا انتهينا إليها إنْ شاء الله» اهـ[2].

---

(١) كذا في مطبوع «الأعلام»، ولعل صوابه: «وسَمِعْنا».

(٢) «أعلام الحديث» (١/ ١٠٥ – ١٠٦).

فقد أشار الخطابي إلى أنَّ ثمة اختلاف في الرواية سيتولى هو الإشارة إليه في مواضعه.

فكان مِن ذلك قوله على حديث «الأعمال بالنيات»: «هكذا وقع في رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ عنه، مخرومًا، قد ذهبَ شطره، ورجعتُ إلى نسخ أصحابنا فوجدتُها كلها ناقصة، لم يُذْكر فيها قوله: (فمَن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله؛ فهجرتُه إلى الله وإلى رسوله). وكذلك وجدتُه في رواية الفربري -أيضًا-، فلستُ أدري كيف وقع هذا الإغفال، ومِن جهة مَن عرض مِن رُوَاته؟ وقد ذَكَرَهُ محمد بن إسماعيل في هذا الكتاب في غير موضع مِن طريق الحُمَيْدِيِّ فجاء به مُستوفًى»[1].

وقال على حديثٍ آخر: «وهذا الحديث وما يتلوه من طريق حفص بن ميسرة من رواية الفربري ليس من رواية

---

(١) «أعلام الحديث» (١/ ١٠٨).

ابن معقل»[1].

وقال -أيضًا-: «وهذا من رواية الفربري، ليس عن ابن معقل»[2].

وقال -أيضًا-: «وقوله: (قَرَّ الدَّجَاجَة) هكذا رواه في هذا الحديث مِن هذا الطريق، وقد رواه فيما تقدَّمَ: (كما تُقَرُّ القارورة)، فلستُ أُبْعِد أنْ يكون الصواب مِن الرواية: (قَرَّ الزُّجَاجة) ليلائم معناه معنى القارورة في الحديث الآخر.

وإنْ صحَّت الرواية في (الدّجاجة)؛ فمعناه صوت الدجاج، مِن قَرَّتِ الدجاجةُ تَقِرُّ قَرًّا وقَرِيرًا وقد قَرَّتْ: قطعت صوتها؛

(١) «أعلام الحديث» (١/ ٥٢٨).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ١٣٦٧).

كقول الشاعر[1]:

وإنْ قَرْقَرَتْ هَاجَ الهوى قَرْقَرِيرُها

ورواه الفَرَبْرِيُّ، عن أبي عبد الله: (قِرُّ الدَّجاجة) بكسر القاف؛ كأنَّه حكاية صوتها» اهـ[2].

وهذه النصوص جميعها تدلّ على أنَّ الخطابي إنَّما يسوق «الصحيح» في كتابه مِن رواية ابن مَعْقِلٍ، ثم يقارن بينها وبين رواية الفَرَبْرِيِّ، ويذكر ما يقع بينهما مِن اختلافٍ في الرواية.

وأنَّه كذلك ربما راجع نُسَخ أصحابه الخاصة برواية ابنِ مَعْقِلٍ، بدليل قوله السابق: «هكذا وقع في رواية إبراهيم بن

---

(١) ذَكَرَهُ الخطابي في كتابه الآخر «غريب الحديث» (١/ ٦١١). وكذا ذَكَرَه في «العين» (١/ ٢١٤، ٥/ ٢٢)، و«تاج العروس» (١٣/ ٣٩٩، ٢١/ ١٨١).

(٢) «أعلام الحديث» (٣/ ٢٢١٧ – ٢٢١٨).

مَعْقِلٍ عنه، مخرومًا، قد ذهبَ شطره، ورجعتُ إلى نسخ أصحابنا فوجدتُها كلها ناقصة»، أي: نُسَخهم مِن رواية ابنِ مَعْقِلٍ؛ بدليل ذِكْره رواية الفَرَبْرِيِّ عقب كلامه هذا، والكلام يعود إلى أقرب مذكور سابق وهو رواية ابنِ مَعْقِلٍ.

وقال الخطابي تعليقًا على قول يهوديٍّ في طعام أهل الجنة: «إدامهم بالام ونون، قالوا: وما هذا؟ قال: ثورٌ ونونٌ، يأكل مِن زيادة كبدهما سبعون ألفًا»، قال الخطابي: «هكذا رَوَوْهُ لنا، وتَأَمَّلْتُ النُّسَخَ المسموعة مِن أبي عبد الله مِن طريق حماد بن شاكر وإبراهيم بن مَعْقِلٍ والفَرَبْرِيِّ، فإذا كلّها متفقةٌ على نحوٍ واحدٍ بالام ونون»[1].

وهذا يفيد أنَّ الخطابي لم يكن يعتمد على روايته للكتاب سماعًا فقط؛ بل كان يملك نُسَخًا مكتوبة مِن هذه الروايات

(١) «أعلام الحديث» (٣/ ٢٢٦٦).

عن البخاري -أيضًا-، بل كان يملك نسخًا مِن تلك التي سُمِعَتْ على بعض تلامذة البخاري مِمَّن لم تقع للخطابي الرواية عنهم في هذا الكتاب، كما هو الحال في نسخة حماد بن شاكر، التي أشار إليها هنا، حيثُ لم يذكر الخطابي – في كلامه السابق – فيما سَمِعه واعتمد عليه في شرحه سوى روايَتَي ابن مَعْقِلٍ والفَرَبْرِيِّ.

بل لم يذكر الخطابي رواية ابن شاكر سوى في هذا الموضع اليتيم، لم أَرَ له غيره في كتابه.

ونبّه الخطابي على تلك الأحرف التي لم يسمعها مِن طريق الفَرَبْرِيِّ؛ فقال مثلًا: «ومِن كتاب الفتن، ممَّا لم أسمعه مِن طريق الفَرَبْرِيِّ: باب قول النبي ﷺ: (سَتَرَوْن بعدي أمورًا تُنكرونها)»[1]، فذكر الخطابي أربعة أحاديث حتى وصل

(١) «أعلام الحديث» (٤/ ٢٣٢٧).

إلى «كتاب الأحكام»[1].

فهذا يعني أنَّه لم يأخذ هذه الأربعة مِن طريق الفَرَبْرِيِّ سماعًا، وإنْ كانت لديه مِن طرقٍ أخرى عن البخاري سماعًا.

ومِن جهةٍ أخرى فقد نبّه الخطابي على الفوات المذكور في رواية ابن مَعْقِلٍ.

فقال الخطابي: «ومِن (كتاب التفسير)، قلت: إلى هاهنا انتهتْ رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ. وحدثنا بما بعده مِن الكتاب[2] محمد بن خالد بن الحَسَن قال: (باب ما جاء في فاتحة الكتاب) حدثنا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ قال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال»[3]. فذكرَ ثلاثين حديثًا وخَبَرًا إلى أنْ وصل إلى كتاب

(١) «أعلام الحديث» (٤/ ٢٣٣٣).

(٢) يعني: «كتاب التفسير» لا «الجامع الصحيح».

(٣) «أعلام الحديث» (٣/ ١٧٩٥ - ١٧٩٦).

«كتاب فضائل القرآن»[1].

وظاهر كلامه أَنَّ هذا الفوات في رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ ينتهي بنهاية كتاب «التفسير»[2]، ثم تعود رواية ابن مَعْقِلٍ ثانية مِن أول «كتاب فضائل القرآن»، ويؤيِّد ذلك -أيضًا-: قول الخطابي في موضعٍ لاحقٍ تعليقًا على قول اليهودي المذكور آنفًا: «هكذا رَوَوْهُ لنا، وتَأَمَّلْتُ النُّسَخَ المسموعة مِن أبي عبد الله مِن طريق حماد بن شاكر وإبراهيم بن مَعْقِلٍ والفَرَبْرِيِّ» إلخ[3].

ومما يدلّ على أنَّ رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ لم تنته عند «كتاب التفسير»:

---

(١) «أعلام الحديث» (٣/ ١٨٦٠).

(٢) خلافًا لما فَهِمَه د. جمعة فتحي عبد الحليم في كتابه «روايات الجامع الصحيح ونُسَخه» (ص/ ١٤١)، مِن كونها قد انتهتْ إلى هذا الحدِّ، وليس كذلك كما يدلُّ عليه كلام الخطابي وغيره.

(٣) «أعلام الحديث» (٣/ ٢٢٦٦).

ما ذَكَرَهُ أبو عليٍّ الجيَّانيُّ قال: «ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ؛ أنَّ البخاريَّ أجاز له آخرَ الديوان[1]، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ[2] من (الجامع)؛ لأَنَّ في رواية إبراهيم النَّسَفِيِّ نقصان أوراقٍ مِن آخر الديوان عن رواية الفَرَبْرِيِّ، قدْ عَلَّمْتُ على الموضع في كتابي[3]، وذلك في (باب قوله تعالى: {يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلامَ اللهِ} [الفتح: ١٥]). روى النَّسَفِيُّ مِن هذا الباب تسعةَ أحاديث، آخرُها بعض حديث عائشة في الإفك، ذَكَرَ منه البخاريُّ كلماتٍ استشهدَ بها، وهو التاسعُ مِن أحاديث الباب، خَرَّجَهُ عن حَجَّاجٍ عن النُّمَيْرِيِّ عن يُونُس عنِ

---

(١) يعني: «صحيح البخاري».

(٢) يعني: ابن مَعْقِلٍ.

(٣) يعني: مِن نسخته مِن «صحيح البخاري».

الزُّهْرِيِّ بإسناده عن شيوخِه عن عائشةَ. ورَوَى الفَرَبْرِيُّ زائدًا عليه مِن أول حديث قُتَيْبَة عن مُغِيرة عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ: (إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فلا تَكْتُبُوهَا) إلى آخر ما رواه الفَرَبْرِيُّ عن البخاري مِن الدِّيوان، وهو تسعُ أوراقٍ مِن كتابي»(١).

ومما يجدر ذِكْره أَنَّ رواية ابن مَعْقِلٍ لم تقع للجيَّاني مسموعةً، إنما وقعتْ له بالإجازة.

وقد صرَّح بذلك فقال: «وقد نَبَّهْنَا -أيضًا- على مواضع مِن

(١) «تقييد المهمل» (١/ ٦٢). واختصر كلامه هذا القاضي عياض، فقال: «إِلَّا أَنَّ النَّسَفِيَّ فاته مِن آخر الكتاب شيءٌ مِن كتاب الأحكام، إلى باب قوله تعالى: {يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلامَ اللهِ} فإِنَّه إجازة مِن البخاري للنَّسَفِيِّ، ثم ما بعده لم يكن في رواية النَّسَفِيِّ إلى آخر الكتاب، وذلك نحو عشرة أوراق، لم يَرْوِ منها إِلَّا تسعة أحاديث أول الكتاب آخرها: طرف مِن حديث الإفك» اهـ.

رواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحجاج النَّسَفِيِّ، عن أبي عبد الله البخاري، وانتقلتْ إلينا هذه الرواية على جهة الإجازة، مِن قِبَلِ أبي صالحٍ خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام البخاري.

ومِن قِبَل أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عنه»[1]. أي عن ابنِ مَعْقِلٍ عن البخاري.

وكلام الجياني في هذا الموضع يُفَسِّر قوله في أول كتابه: «وما كان في كتابي مِن رواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيِّ عن البخاري: فأخبرني بها أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَم الجُذَامِيُّ، قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهروي، بمكة سنة اثنتين وثمانين وثلاث مئةٍ، قال لي: سمعتُ بعضَه وأجازَ لي سائرَه، قال: نا أبو صالح خَلَف بن

---

(١) «تقييد المهمل» (٢/ ٥٦٦).

محمد بن إسماعيل البخاري[1]، قال: نا إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ، قال: نا أبو عبد الله البخاري»[2].

فلم يذكر الجياني في أول كتابه كيفية تلقِّيه رواية ابن مَعْقِلٍ، لكنَّه ذكرَ في موضعٍ لاحقٍ مِن كتابه أَنَّه قد تلقَّاها بالإجازة، وهذا يُفسِّر المراد بقوله في أول كتابه: «فأخبرني بها أبو العاصي» أي: أخبره بها إجازة، وبعض العلماء يستخدم الإخبار في التعبير عمَّا أخذه إجازةً.

وفي هذا يقول القاضي عياض: «وذهبَ جماعةٌ إلى إطلاق (حدّثنا) و(أخبرنا) في الإجازة، وحُكِي ذلك عن ابن جريج وجماعةٍ مِن المتقدمين، وقد أشرنا إلى مَن سَوَّى بينهما وبين

(١) وهو المعروف بالخَيَّام، وهو الذي يخيط الخِيَم. ترجم له الذهبي في كتابَيْه: «التاريخ» (٨/ ١٩٤) و«السِّيَر» (١٦/ ٧٠، ٢٠٤).

(٢) «تقييد المهمل» (١/ ٦١).

القراءة والسماع على ما تقدّم[1]، وحكى أبو العباس ابن بكر المالكي في كتاب (الوجازة) أنّه مذهب مالك وأهل المدينة.

وحَقٌّ ما قال عن مالكٍ؛ فإنَّه إذا جعل المناولة سماعًا كالقراءة كما تقدم فيما روينا عنه قَبْلُ؛ صحّ فيه (حدثنا) و(أخبرنا)، فإذا رُوعي كما قدّمنا معنى النقْل والإذن فيه وأنّه لا فرق بين القراءة والسماع والعرض والمناولة للحديث في جهة الإقرار والاعتراف بصحّته وفَهْم التحديث به؛ وَجَبَ استواء العبارة عنه بما شاء.

وقد ذهبَ إلى تجويز ذلك مِن أرباب الأصول: الجويني؛ لكن قال: (ليس حدثني وأخبرني مطلقًا في الإجازة خلفًا؛ لكن ليست عندي عبارة مرضية لائقة بالتحفُّظ والصون فالوجه

(١) أي: عند القاضي عياض.

البوح بالإجازة)[1].

ومنعَ إطلاق (حدثنا) في الإجازة غيرُه من الأصوليين جملةً.

وقال شعبةُ في الإجازة مرةً: تقول: (أنبأنا)، ورُوِي عنه -أيضًا-: (أخبرنا).

---

(١) وعبارة الجويني في «البرهان» (١/ ٤١٥): «ومما يتعلق بتتميم الكلام في هذا: أنّ الذي مستنده الإجازة يعمل بما يتلقّاه، ويعمل غيرُه بما رواهُ على هذه الجهة، ولكن اللائق به أنْ يذكر جهةَ تلقِّيه الإجازة؛ فإنَّ ذلك أدفع للَّبْسِ، وأرفع للرّيب. فإنْ قال: حدثني فلانٌ، أو أخبرني مطلقًا؛ فلستُ أرى ذلك خَلْفًا محضًا لتحقُّق الثقة. وقد تقدّم أنّ نفس لفظ الشيخ ليس شرطًا، وليس قوله (حدثني) في الإجازة عبارة مرضية لائقة بالتحفُّظ والتصوُّن، فالوجه البوح بالإجازة. وللمحدِّثين مواضعات يرتّبونها ويقولون في بعضها: أخبرني، وفي بعضها: حدثني، وليست على حقائق، وليسوا ممنوعين مِن اصطلاحهم، ولكلِّ طائفةٍ في الفنِّ الذي تعاطَوْه عبارات مُصْطَلَحَةٌ» اهـ.

واختار أبو حاتم الرازي أنْ تقول في الإجازة بالمشافهة: (أجاز لي)، وفيما كتب إليه: (كتب إِلَيَّ).

وذهب أبو سليمان الخطابي إلى أنْ يقول في الإجازة: (أخبرنا فلانٌ أنَّ فلانًا حدّثه) ليبين بهذا أنه إجازة.

وأنكر هذا بعضُهم. وحقّه أنْ ينكر، فلا معنى له يتفهّم به المراد، ولا اعْتِيد هذا الوضع في المسألة لغةً ولا عرفًا ولا اصطلاحًا.

وذكر أبو محمد ابن خلاد في كتابه (الفاصل) مثلَ هذا عن بعض أهل الظاهر. قال: (ولا تقل إنَّ فلانًا قال: حدثنا فلانٌ)؛ لأنَّ هذا يُنبيء عن السماع.

وهذا مثل الأول، وكلامُ مَن اصطلح فيما يريده مع نفسِه؛ إِلَّا لو اجتمعَ أهلُ الصنعة على هذا الوضع ليجعلوه فصلًا

وعَلَمًا للإجازةِ؛ لما أُنْكِر» اهـ[1].

والمقصود الإشارة إلى تَلَقِّي الجيّاني رواية ابنِ مَعْقِلٍ إجازةً، وليس سماعًا كما هو الحال بالنسبة لبقيّة الروايات، فقد قال فيها: «فأمّا كتاب أبي عبد الله البخاري - وسماه (الجامع المختصر مِن أمور رسول الله ﷺ وسُنَنه وأيامه) - مِن رواية أبي زيدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، مِن طريق أبي الحسن القابسي:

فقرأتُه على أبي القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتمٍ التميميِّ المعروف بابن الطَّرَابُلْسِيِّ، مرَّاتٍ، أوّلها في سنة أربعٍ وأربعين وأربع مئةٍ، قال: أخبرني به أبو الحسن علي بن محمد بن أبي بكرٍ القابسيُّ الفقيه، قراءةً عليه بالقيروان وأنا أسمعُ سنة ثلاثٍ وأربع مئةٍ، قال: نا أبو زيدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيُّ، بمكة سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئةٍ، قال:

---

(١) «الإلماع» (ص/ ١٢٨ – ١٢٩).

نا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ، بفَرَبْر في ذي القعدة سنة ثماني عشرة وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري ﵀، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين[1].

(١) والمعروف أنَّ الفَرَبْرِيَّ سَمِعَ مِن البخاري سنة ٢٤٨هـ، وسنة ٢٥٢هـ، فتكون هذه المرة سنة ٢٥٣هـ هي المرة الثالثة، وقد مضى بيان ذلك في الكلام على رواية الفَرَبْرِيِّ.

وأما روايتُنا فيه مِن طريق أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلِيِّ:

فحدَّثنا بها أبو شاكرٍ عبد الواحد بن محمد بن موهب التُّجِيبِيُّ[1] المعروف بالقَبْرِيِّ[2]، والقاضي أبو القاسم سراج بن عبد الله بن سراجٍ. قالا: نا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفرٍ الأَصِيْلِيُّ، قال: نا أبو زيدٍ، بمكة سنة ثلاثٍ وخمسين، وببغداد سنة تسعٍ وخمسين وثلاث مئةٍ. وقَرَأَهُ

---

(١) هذه النسبة ضبطها السمعاني في «الأنساب» (٣/ ١٩ - ٢٠): «بضم التاء المعجمة بنقطتين من فوق، وكسر الجيم، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحت، في آخرها باء منقوطة بواحدة» قال: «هذه النسبة إلى تُجِيب».

(٢) نسبةً إلى قَبْرَة. قال ياقوت في «معجم البلدان» (٤/ ٣٠٥): «قَبْرَةُ: بلفظ تأنيث القبر، أظنها عجمية رومية، وهي كورة من أعمال الأندلس تتّصل بأعمال قرطبة مِن قبليّها».

أبو محمد[1] -أيضًا- على أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف بن مكّيّ الجرجاني. قال أبو زيدٍ محمد بن أحمد، وأبو أحمد محمد بن محمد بن مكّي، جميعًا: نا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطرٍ الفَرَبْرِيُّ، نا البخاري.

وعارَضْتُ كتابي مِن أوّله إلى آخره بنسخةِ أبي محمدٍ الأَصِيلِيِّ التي بخطِّه[2].

وقرأتُ روايةَ أبي عليٍّ ابن السكن سعيدِ بن عثمان البغداديِّ - سكن مصر - على القاضي أبي عُمر أحمد بن محمد بن يحيى المعروف بابن الحَذَّاء.

وأخبرني بها -أيضًا- أبو عُمر يوسف بن عبد الله بن محمد

---

(١) عبد الله بن إبراهيم الأَصِيْلِيُّ.

(٢) وهذه إحدى مزايا نسخة أبي عليٍّ الجيّاني مِن «الصحيح» كونها قد عُورِضَتْ على أصل الأَصِيْلِيِّ بخطِّه.

بن عبد البر النَّمَرِيُّ، إجازةً.

قالا جميعًا: نا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسدٍ الجُهَني، بقرطبة - وكان ثقةً ضابطًا - سنةَ أربعٍ وتسعين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي الحافظ، في منزله بمصر سنة ثلاثٍ وأربعين وثلاث مئةٍ، قال: نا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، قال: نا أبو عبد الله البخاري.

وكان سماع شيخنا أبي عُمر النَّمَرِيِّ وأبي عُمر ابن الحَذَّاء في مجلسٍ واحدٍ مِن أبي محمد بن أسدٍ.

قال أبو عَلِيٍّ[1]: وعارَضْتُ كتابي بنسخةِ أبي محمد بن أسدٍ التي بخطِّه عن أبي عَلِي ابن السَّكَن[2].

---

(١) الجيّاني.

(٢) وهذه مزيّةٌ أخرى لنسخة الجياني مِن «الصحيح». ينظر: تقييد المهمل، (١/ ٦٠)

أما رواية أبي ذَرٍّ عَبْد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهَرَوِيِّ الحافظ: فأخبرني بها أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العُذْرِيُّ، مناولةً مِن يَدِه إلى يدي، وقال لي: سمعتُه مرارًا يُقْرَأُ على أبي ذَرٍّ، بمكة، أولُها[1] في سنة ثمانٍ وأربع مئةٍ، قال: أخبرني أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّوْيَةَ السَّرْخَسِيُّ[2]، بهراة،

---

(١) أي: أول هذه المرات.

(٢) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٣/ ٢٠٨): «سَرْخَس: بفتح أوّله، وسكون ثانيه، وفتح الخاء المعجمة، وآخره سين مهملة، ويقال: سرخس، بالتحريك، والأوّل أكثر».

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨/ ٥٢٠): «سمع سنة ست عشرة وثلاث مئة مِن الفَرَبْرِيِّ (صحيح البخاري)» إلى أَنْ قال الذهبي: «وله (جزءٌ) مفيدٌ، عَدَّ فيه أبواب (الصحيح)، وعَدَّ ما في كل كتابٍ مِن الأحاديث، فأوردَ ذلك الشيخ محي الدين في مقدمة ما شرح مِن (الصحيح). وأعلى شيء يُرْوَى في سنة ثلاث=

وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود المُسْتَمِلِيُّ ببَلْخٍ - وكان مِن الثقات المتقنين رحمه الله-، وأبو الهيثم محمد بن المكي بن زُرَاعٍ الكُشْمِيْهَنِيُّ بها قراءةً عليه في المحرم سنة تسعٍ وثمانين وثلاث مئةٍ.

قالوا: نا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، نا البخاري» اهـ[1].

فقد صرَّح الجيانيُّ في هذه الأسانيد بما يدُّل على سماعه صراحةً، عدا الإسناد الأخير فقد قال فيه: «فأخبرني بها أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العُذْرِيُّ، مناولةً مِن يَدِه إلى يدي»، فصرَّح هنا بعدم السماع، وأنَّه إِنَّما تلقَّاه مناولةً لا سماعًا، وقال في أول الإسناد: «أخبرني»، فيُشْبِه أن يكون قوله في

---

= وعشرين وسبع مئة حديث الحَمُّوِيِّ هذا، وقعتْ لنا الكتب المذكورة مِن طريقه».

(١) «تقييد المهمل» (١/ ٥٩ – ٦١).

إسناده إلى مَعْقِلٍ كقوله في هذا الإسناد، إجازةً ومناولةً، وليس سماعًا.

وقد سَمِع الجياني رواية الفَرَبْرِيِّ مِن غير وجهٍ، فلا يضيره أَنْ يُكْثِر مِن الطرق بعد ذلك إليها، مناولةً كانت أو غير ذلك، تأكيدًا للسماع، وتشَرُّفًا بالرواية، واحتياطًا مِن وقوع الغلط والسهو، ومزيد عناية، خدمةً للسُّنَّة عامة، ولكتاب البخاري خاصة، ثم إبرازًا لمكانة الجياني وسعة مرويّاته، وشمولها لهذه الأسانيد العديدة، بأكثر مِن طريق مِن طرق التحمُّل.

وبذا يظهر الفارق بين ما تلقَّاه الجياني سماعًا، وما تلقَّاه إجازةً مثل رواية ابنِ مَعْقِلٍ.

ولذا ربما احتاج أبو عليٍّ الجيانيٍّ في بعض المواضع إلى النَّقْل عن رواية ابن مَعْقِلٍ بواسطة الخطابي[1]؛ إذْ قد وقعتْ

(١) «تقييد المهمل» (٢/ ٣٦١).

للخطابيِّ مسموعةً.

وما ذَكَرَهُ الجياني مِن نقصان رواية ابن مَعْقِلٍ مِن آخرها؛ قد وافقه عليه ابن حجر؛ كما اتفق له كذلك أنْ وقعتْ له روايته بالإجازة كما وقعتْ للجيانيِّ.

فقال ابن حجر العسقلاني: «ومن رواة الجامع -أيضًا- ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة إبراهيم بن معقل النسفي وفاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة»[1].

وكما نقل الجياني عن رواية ابن مَعْقِلٍ أحيانًا بواسطة الخطابي، فكذلك نقل ابن حجر عنها أحيانًا بواسطة الجياني[2]، لكن قال ابن حجر في نفس الموضوع بعد قليل: «ثم راجعت

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري (٤٩١).

(٢) «فتح الباري» (٢/ ٤٧٣).

رواية النسفي »[1].

وابنُ حجر إنما يرويها مِن طريق الجياني كما سيأتي، لكنَّه قد رجع إلى «تقييد» الجياني -أيضًا-، وقال: «ومِن طريق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيِّ، وكان مِن الحفاظ، وله تصانيف، وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومئتين، وكان فاته مِن (الجامع) أوراق رواها بالإجازة عن البخاري، نَبَّه على ذلك أبو عليٍّ الجياني في (تقييد المهمل)»[2].

وكذلك نقل ابن حجر عنها بواسطة عياض[3]، لكنه تَعَقَّبَ عياضًا في موضعٍ آخر ودَلَّ قوله على رجوعه إليها مباشرةً[4]،

---

(١) «فتح الباري» (٢/ ٤٧٤).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٥).

(٣) «فتح الباري» (٣/ ٢١٦).

(٤) المصدر نفسه (٣/ ٦١٣).

وكذا دلَّ كلامه على مراجعته لها مباشرة في غير موضعٍ[1].

**مطلب: ترتيب النسخة:**

وكلام الخطابي السابق صريحٌ في سياقته نسخته التي ضمَّنها شرحه على رواية ابن مَعْقِلٍ، مع بيان الاختلاف بينها وبين رواية الفَرَبْرِيِّ في مواضعه، واستدراك الزيادات التي في رواية الفَرَبْرِيِّ، على حسب ترتيب البخاري لكتابه.

وقد صرَّح الخطابيُّ بذلك في تعليقه على بعض الأحاديث قال: «قد وقع أطرافٌ مِن هذا الحديث في مواضع متفرقة مِن هذا الكتاب، على حَسْب ترتيب مُصَنِّفِه، وذكرتُ معانيها في مواضعها»[2].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: «فتح الباري» (٣/ ٦٢٤) (٤/ ٦٥، ١٠٢، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٥).

(٢) «أعلام الحديث» (٣/ ١٤٧٩).

وكذلك قال الخطابي في نهاية كتابه: «هذا مُنْتَهَى القولِ فيما تَيَسَّر مِن تفسير أحاديث (الجامع الصحيح)، وقد اختصرنا الكلامَ في عامَّتها إِلَّا في مواضع لم نجد مِن إشباع القول فيها بُدًّا؛ لإشكالها وغُموض معانيها، ووجدتُ صاحب الكتاب لم يُرتِّب ما وضعَ فيه مِن الأحاديث ترتيب الكتب المُصَنَّفة في أبواب الفقه والعلم، فيَضمَّ كلّ نوعٍ منه إلى الفقه ويضعه في بابه ولا يخلطه بغيره، كما فعلَه أبو داود في كتابه، فوقعَ كلامُنا في تفسيرها على حسب ذلك؛ اتِّباعًا لمذهبه وحِفْظًا لرسْمه»[1].

وهذا صريحٌ في التزام الخطابي ترتيبَ البخاري، حسْبما وصله، خاصة مِن رواية النَّسَفِيِّ، التي اعتمدها في كتابه أصلًا له، وقابلَها برواية الفَرَبْرِيِّ، وأشار للاختلافات فيما بينهما، واستدركَ مِن رواية الفَرَبْرِيِّ ما فات رواية النَّسَفِيِّ.

(١) «أعلام الحديث» (٤/ ٢٣٥٨).

وقد وقفتُ على اختلافٍ في الترتيب بين رواية ابن مَعْقِلٍ التي ضمَّنها الخطابي كتابه، وبين رواية الفَرَبْرِيِّ المشهورة المتداولة في الناس اليوم مِن «الصحيح» المطبوعة على نسخة الحافظ اليونينيِّ التي قابلها بأصولٍ راسخًات، ونُسَخٍ موثوقاتٍ[1].

ويمكننا الإشارة إلى أرقام بعض الأحاديث الدالّة على هذا الاختلاف.

فقد ذكرَ الخطابي حديثَ علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٢٣٧٥)، وأتبعه بحديثَ أبي هريرة رضي الله عنه (٢٣٧١)، ثم بحديث ابن عباس رضي الله عنهما (٢٣٧٠)، ثم حديث أنس رضي الله عنه (٢٣٧٦)، ثم حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٢٣٩٣).

وظاهرٌ مِن تسلسل الأرقام مدى الاختلاف بين ما في كتاب الخطابي، وما هو متداول في نسخة الفَرَبْرِيِّ المتداولة في الناس.

---

(١) وقد مضى الكلام على هذه النسخة أثناء الكلام على رواية الفَرَبْرِيِّ.

وقد ظهر هذا الاختلاف سريعًا مِن بداية كتاب الخطابي، حيثُ ذكر الحديث (١، ٢، ١٥٣٦، ٣، ٧، ٩، ١٠، ١٢، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٥).

وفي كتاب الصلاة مثلًا: حديث (٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢).

ويلاحظ أن الحديث (٣٤٧) في التيمُّم ضربةً، بينما الحديث (٣٤٩) في فرض الصلاة، ولم يَرِد عند الخطابي فيما بينهما الحديث (٣٤٨) في التَّيَمُّم -أيضًا- لكن ليس فيه: «عليك بالصَّعِيد فإِنَّه يكفيك» ولم يذكر صفة التيمُّم.

ولم يذكر الأحاديث بين الرقمين (٣٤٩ – ٣٥٨) مِن رواية الفَرَبْرِيِّ وهي أبواب وأحاديث مهمة في بابها.

وفي كتاب الزكاة: حديث (١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٥، ١٤٠٧، ١٤١٠، ١٤١٦).

ويلاحظ هنا أنَّ الحديث (١٤٠٣) مِن حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فيمَنْ كَنَزَ مالًا ولم يُؤَدِّ زكاته، وكذلك الحديث (١٤٠٤) في رواية الفَرَبْرِيِّ مِن حديث ابنِ عُمَر رضي الله عنهما، في الأمرِ نفسه، بينما الحديث (١٤٠٥): «ليس فيما دون خمس أواقٍ صدقة»، بينما الحديث (١٤٠٦) فيمَنْ لم يُؤَدِّ زكاة كَنْزِه.

وهذه الأحاديث التي لم يوردها الخطابي في كتابه «أعلام الحديث» نقلًا عن رواية النَّسَفِيِّ؛ لم نجد أكثرها في «سنن أبي داود» ومِن ثَمَّ لم تَرِدْ في «معالم السنن» للخطابي، فلا يُمكن الظنَّ بإسقاط الخطابي لها مِن شرح البخاري لتَقَدُّمِها في كتابه الآخر «معالم السُّنَن»، فانتفى بذلك هذا الظنّ الذي قد يقع فيه بعضهم.

وإِنَّما التزم الخطابيُّ بنقل نسخة النَّسَفِيِّ كما هي، دون تصرُّفٍ في متنها، إسنادًا ومتنًا، عملًا بترتيب البخاري ورسْمه كما

صرَّح بذلك الخطابيُّ فيما نقلناه عنه آنفًا.

لكن قد يُفهم مِن بعض كلام الخطابي أَنَّه قد تصرَّف في ترتيب النسخة، وأن الاختلاف الحاصل في ترتيبها مِن تصرُّفه لا مِن روايته.

حيثُ قال الخطابي في كلامه على حديث ابن عمر رضي الله عنهما (٢٥) مرفوعًا: «أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ الناسَ حتى يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَه إِلَّا الله وأَنَّ محمدًا رسولُ الله» الحديث، قال الخطابي: «قد رُوِي هذا الحديث بألفاظٍ مختلفة مِن زيادةٍ ونقصان، وكلُّها صِحاح.

منها: حديثُ أبي هريرة الذي رواه عن عُمر في مُحَاجَّتِه أبا بكرٍ في قتال مانعي الزكاة وهو قوله: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتَّى يقولوا لا إله إِلَّا الله، فإِذا قالوها عَصَمُوا منِّي دماءَهم وأموالَهم إِلَّا بحقِّها)، وهو حديثٌ مختصرٌ، ليس فيه ذِكْر الصلاة والزكاة.

ومنها: حديثُ أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: (أُمِرْتُ أنْ أُقَاتل النَاسَ حتى يشهدوا أنْ لا إله إِلَّا الله، وأنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، وأنْ يَسْتَقْبِلُوا قِبْلَتَنا، وأنْ يأكلوا ذبيحتَنا، وأنْ يُصَلُّوا صلاتَنا، فإذا فعلوا حَرُمَتْ علينا دماؤُهم وأموالُهم إِلَّا بحقِّها).

ومنها: حديثُ ابن عُمر هذا، وقد زاد فيه ذِكْر الزكاة.

وقد اجتمعتْ هذه الأحاديث بأسانيدِها في كتابِ الزكاة مِن هذا الكتاب[1]، ورَتَّبْتُهَا هناك، وبَيَّنْتُ وجوهَها على اختلافِها؛ لأَنَّ ذلك الموضع كان أَمْلَكَ تِبْيانِ وجوهِها، وإشباعِ القولِ فيها»[2].

فقد يُفهم مِن قوله عن اجتماع الأحاديث المذكورة بأسانيدها في كتاب الزكاة مِن هذا الكتاب؛ أنها قد اجتمعتْ كذلك كما

(١) يعني: «صحيح البخاري».

(٢) «أعلام الحديث» (١/ ١٥٧ – ١٥٨).

ساقها البخاري، أو أنها كذلك وقعتْ عند البخاري مجموعة في الموضوع المذكور، فناسب ذلك بيانها هناك، وليس كذلك.

بل لم يذكر الخطابي هناك نقلًا عن نسخة البخاري سوى حديث أبي هريرة رضي الله عنه (١٣٩٩ - ١٤٠٠) موافقًا بذلك لما هو معروف في نسخة الفَرَبْرِيِّ المتداولة في الناس، ثم تكلَّم عليه الخطابي، وأشار لحديث أنسٍ وغيره أثناء كلامه على معنى حديث أبي هريرة رضي الله عنه، لكن لم يورد الأحاديث، ولم يُرَتِّبها هناك بأسانيدها نقلًا عن البخاري كما يتبادر للذهن مِن كلامه السابق، وإنما قال: «وأولُ ما يُحْتَاجُ إليه مِن بيان هذه الأمور معرفةُ القصة فيها، كيف كانت؟ وصورةُ الأمر كيف جرتْ؟ فنحتاجُ مِن أجل ذلك إلى ذِكْر الروايات وتتبُّع طُرُق النَّقْل فيها، لِتَتَكَشَّفَ الحقيقة منها، ونحن فاعلون لذلك بمشيئة الله

وعونه»[1]. ثم بدأ الخطابي بإيراد روايات القصة بأسانيده هو، مُرَتَّبَةً مُفَصَّلة، إلى أنْ قال بعدها: «وفي الألفاظ اختلافٌ يسير لا يتغيَّر له المعنى، ثم إِنَّا قد روينا مِن طريقٍ صحيح، عن أبي هريرة، مِن غير اختصارٍ، فذَكَرَ فيه الصلاة والزكاة»[2]، وساق الخطابي أسانيده بذلك مِن طريق ابن خزيمة، وغيره، وتكلَّم على الحديث.

فظهرَ مِن خلال ذلك كله مراده بكلامه السابق عن ترتيب الروايات، وأنه إِنَّما عَنَى بذلك ما سيقوم به هو مِن جمع الروايات وتفصيلها وشرح معانيها أثناء شرحه للحديث الذي أورده البخاري، وأنه لم يقصد بذلك ترتيب أحاديث البخاري، وإنما قصد ترتيب أحاديث الباب بأسانيدها وألفاظها التي

(١) «أعلام الحديث» (١/ ٧٣٤).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٧٣٨).

سيقوم هو بجمعها أثناء شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه، الذي أوردَه البخاري في «صحيحه».

والعمدة في ذلك على كلام الخطابي الصريح، في التزامه بترتيب ورسم البخاري.

وكلام الخطابي – كما أسلفناه – في مقدمة كتابه؛ ظاهرٌ في ذلك كله، فقد ذكرَ أنَّ جماعةً مِن إخوانه سألوه بعدما فَرَغَ مِن «معالم السنن» أنْ يشرح لهم «كتاب (الجامع الصحيح) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري»[1]، فتوقَّف عن الإجابة إلى ما التمسوه مِن ذلك، واستَصْعَبَ ذلك، لجلالة شأْن «صحيح البخاري»، ولما يشتمل عليه «الصحيح» «مِن صعاب الأحاديث وعضل الأخبار في أنواع العلوم المختلفة التي قد

(١) ينظر: «أعلام الحديث» (١/ ١٠١).

خَلَا عن أكثرها كتاب (المعالم)»[1]، لكنَّه ذَكَرَ مِن الأسباب ما يدفعه لإجابتهم، ورأى أن يجيبهم بمَيْسُور ذلك «مِن تفسير المُشْكِل مِن أحاديث هذا الكتاب وفَتْق معانيها»[2]، قال: «وقد تأَمَّلْتُ المُشْكِلَ مِن أحاديث هذا الكتاب والمُسْتَفْسِرَ منها؛ فوجدتُ بعضها قد وقع ذِكْرُه في كتاب (معالم السنن) مع الشرح له والإشباع في تفسيره، ورأيتني لو طويتُها فيما أُفَسِّره مِن هذا الكتاب وضربتُ عن ذِكْرِها صفحًا اعتمادًا منِّي على ما أودعتُه ذلك الكتاب مِن ذِكْرِها كنتُ قد أخللتُ بحقِّ هذا الكتاب» إلى أنْ قال: «فرأيتُ الأصوب أنْ لا أخليها مِن ذِكْر بعض ما تقدم شرحه وبيانه هناك متوخِّيًا الإيجاز فيه»[3].

---

(١) «أعلام الحديث» (١/ ١٠١ – ١٠٢).

(٢) المصدر نفسه (١/ ١٠٤).

(٣) «أعلام الحديث» (١/ ١٠٤).

فهو يتكلم عن جملة أحاديث الكتاب كله، وليس المُشْكِل فقط، ورأى أنْ يشرح كل ذلك، فيُشْبِع القول فيما لم يسبق له شرحه في «المعالم»، ويوجزه فيما سبق له شرحه.

لكنَّه لم يذكر أي تصرُّفٍ له في مادة رواية ابنِ مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ بل حافظ عليها ونقلها ورواها كما وقعتْ له، على ما فيها مِن نقصٍ واختلافٍ في ترتيب أحاديثها عن رواية الفَرَبْرِيِّ الأشهر والأكمل والأتم رواية وسياقًا.

فإِنْ يكن الأمر كذلك؛ فالظاهر أَنَّ رواية النَّسَفِيِّ كانت الإخراج الأول للبخاري، وقد ظل يُؤَلِّف فيه ستة عشر سنة[1]،

---

(١) «تاريخ مدينة السلام» (٢/ ٣٣٣)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٤)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤٨ - ٤٤٩)، «جزءٌ فيه ترجمة البخاري» (ص/ ٤١) و«تاريخ الإسلام» (٦/ ١٤٣) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٠٥)، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٢١).

وكان مِن عادة البخاري أنْ يديم النظر في كتبه، ويراجع فيها، وقد ذَكَرَ أنَّه قد صنَّفَ «تاريخه» ثلاث مرات[1]، فليس بمُسْتَغْرَبٍ أنْ يُخرج البخاري «الصحيح» كذلك على مراتٍ، فيسمع النَّسَفِيُّ الإخراج الأول، ويرويه، ويُنْقَل عنه؛ بل هذا هو الظاهر كما سبق.

بينما تبقى روايةالفَرَبْرِيِّ؛ هي الرواية الأخيرة والكاملة والتامة عن البخاري، فقد ظلَّ الفَرَبْرِيُّ يروي عن البخاري حتى قُبَيْل وفاته، ونقلنا آنفًا سماعَ الفَرَبْرِيِّ مِن البخاري في المرة الأخيرة سنة ٢٥٥هـ أي: قُبيل وفاة البخاري سنة ٢٥٦هـ، فرواية الفَرَبْرِيِّ قطعًا هي الرواية الكاملة والنهائية عن البخاري.

(١) «تاريخ مدينة السلام» (٢/ ٣٢٥)، «تقييد المهمل» (١/ ١٣)، «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٥)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤٠).

ولهذه الأسباب وغيرها مما وَهَبَهُ الله للفَرَبْرِيِّ؛ صارتْ روايته عمدة المسلمين في رواية «صحيح البخاري»، دون غيرها مِن الروايات.

**مطلب: الاعتماد على الجياني لاحقًا دون الخطابي في «رواية النَّسَفِيِّ»:**

ومرَّت الأيام، ووصلت نسخة ابنِ مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ إلى الإمام الجَيَّانِيِّ، فانتقلَ اللواء مِن الخطابي إليه، وصار هو عمدة اللاحقين عليه، في نَقْل رواية النَّسَفِيِّ.

بل لم يرجع الجياني نفسه لما ذَكَرَه الخطابي في كتابه سوى في موضعٍ واحدٍ فقط، لم أَرَ له في «التقييد»[1] غيره.

وعلى رواية الجياني:

اعتمد ابن عطية فقال: «قال لي أبي ﵁: وأخبرني أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ ﵀ برواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج

(١) «أعلام الحديث» للخطابي (١/ ٤٥٤)، «تقييد المهمل» للجياني (٢/ ٣٦١).

النَّسَفِيِّ عن البخاريِّ. قال[1]: حدثني[2] أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَم، قال: حدثنا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَوِيُّ، بمَكَّة، قال: حدثنا أبو صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام، عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ، عن البخاري»[3].

وابن خير:

قال: «وأما رواية النَّسَفِيِّ: فحدثني بها الشيخ أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر القَيْسِيُّ ﵀، قال: حدثنا أبو عَلِيٍّ حسين بن محمد بن أحمد الغَسَّانِيُّ، قال حدثني بها أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَمٍ الجُذَامِيُّ، إجازةً[4]، قال: حدثنا أبو الفضل أحمد

---

(١) أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ الجَيَّانِيُّ.

(٢) وفي نسخة: «حدثنا» كما أشار محقق «الفهرس» في حاشيته.

(٣) «فهرس ابن عطية» (ص/ ٦٧).

(٤) وهذا يُؤَكِّد ما ذهبنا إليه آنفًا بهذا الخصوص، قبل رؤية هذا الموضع، فالحمد لله رب العالمين.

بن أبي عمران الهَرَوِيُّ، بمكة سنة ٣٨٢هـ، سمعتُ بعضَه وأجازَ لي سائرَه، قال: حدثنا أبو صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّامُ البخاري، قال: حدثنا إبراهيم بن مَعْقِل بن الحَجَّاج النَّسَفِيُّ، قال: حدثنا البخاري.

قال أبو عَلِيٍّ[1]: ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ أنَّ البخاريَّ أجازَ له آخر الدِّيوان، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ عن البخاري، مِن الديوان؛ لأنَّ في رواية محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ زيادة على رواية النَّسَفِيِّ نحوًا مِن تسعِ أوراقٍ مِن نسختي، وقد أَعْلَمْتُ على الموضع مِن كتابي.

قال أبو عَلِيٍّ: وهذه الروايات كلُّها متقاربة، وأقرب الروايات إلى روايةِ أبي ذَرٍّ: رواية أبي الحسن القابسي عن

(١) الجياني.

أبي زيدٍ المَرْوَزِيِّ»[1].

ومِن هذا الوجه -أيضًا-: رواه القاضي عياض[2].

وابن حجر[3].

والروداني[4].

جميعًا مِن طريق أبي عليٍّ الجياني بإسناده المذكور له آنفًا، عن شيخه أبو العاصي الجُذَامِيُّ، عن أبي الفضل الهَرَوِيِّ، عن خَلَف الخَيَّام، عن ابنِ مَعْقِلٍ عن البخاري، به.

وله رواية أخرى عن ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ:

ذَكَرَها الجياني آنفًا في قوله: «ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح

---

(١) «فهرس ابن خير» (ص/ ١٣٤ – ١٣٥ ط: الغرب) (ص/ ٨٤ ط: العلمية).

(٢) «مشارق الأنوار» (١/ ١٠).

(٣) «المعجم المفهرس» (ص/ ٢٧)، «فتح الباري» (١/ ٧).

(٤) «صلة الخلف بموصول السلف» (ص/ ٤٩).

بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ أنَّ البخاريَّ أجازَ له آخر الدِّيوان، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ عن البخاري، مِن الديوان».

وقد وقعتْ هذه الرواية الثانية لأبي القاسم أَصْبَغ بن قاسم بن أَصْبَغ.

فقد قال ابنُ الفَرَضِيِّ في ترجمته: «ورحل إلى المشرق فسمع بمكة: مِن أبي جعفر العقيلي، وابن الأعرابي، ومِن أبي محمد صالح بن محمد الأصبهاني، سَمِع منه كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، حدَّثَه به عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ -مِن أهل نَسَف- عن البخاري»[1].

وبهذا الطريق يُتَعَقَّب على قول الشيخ الفاضل محقق كتاب

---

(١) «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي (١/ ٩٦).

ابن أبي صُفْرَة: «وقد اتصلت رواية النَّسَفِيِّ مِن طريقٍ واحدٍ وهو: أبو الفضل خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام البخاري»[1].

على أَنَّه لم ينفرد الجياني -أيضًا- بروايته مِن طريق أبي صالحٍ الخَيَّام عن ابن مَعْقِلٍ.

فقد وقعتْ هذه الرواية -أيضًا- للإمام الحاكم أبي عبد الله الحافظ صاحب «المستدرك» وشيخ الإمام البيهقي، فوقعتْ للحاكم عن أبي صالحٍ الخَيَّام مباشرةً.

وقد وقفتُ على أربعة مواضع مِن هذا الوجه.

أولها: ما رواه البخاري[2] قال: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثُونِي عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ

---

(١) «المختصر النصيح» مقدمة المحقق (١/ ٤٠).

(٢) «صحيح البخاري» (رقم/ ٤٨٥٤).

مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﵁، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ، فَلَمَّا بَلَغَ هَذِهِ الآيَةَ: {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الخَالِقُونَ، أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بَلْ لاَ يُوقِنُونَ، أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ المُسَيْطِرُونَ}»، قَالَ: كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ. قَالَ سُفْيَانُ: فَأَمَّا أَنَا، فَإِنَّمَا سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ» وَلَمْ أَسْمَعْهُ زَادَ الَّذِي قَالُوا لِي.

فهذا الحديث قد رواه الحاكم أبو عبد الله الحافظ وقال: زادني أبو صالحٍ عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ عن محمد بن إسماعيل البخاري، فذكره نحوه.

كذا قال البيهقي[1]: أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، فذكره.

(١) «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٧٠) (رقم/ ٨٣٤).

الموضع الثاني:

قال البخاري[1]: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: «يَرْحَمُ اللهُ نِسَاءَ المُهَاجِرَاتِ الأُوَلَ، لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ: {وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ}[النور:٣١] شَقَّقْنَ مُرُوطَهُنَّ فَاخْتَمَرْنَ بِهَا».

وقد أخرجه البيهقي[2] قال: أَخبَرنا أَبو عَبدِ الله الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ، أَخبَرنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، قَالَ: قَالَ أَحمَدُ بن شَبِيبٍ، فذكره بإسناده.

---

(١) «صحيح البخاري» (رقم/ ٤٧٥٨).

(٢) «السنن الكبير» (رقم/ ١٣٦٣٧) طبعة: دار هجر.

الموضع الثالث:

وقال الإمام البخاري[1]: حَدَّثَنَا مُقَدَّمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَمِّي القَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ الله - وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ -، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄: «أَنَّ رَجُلًا رَمَى امْرَأَتَهُ فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَانِ رَسُولِ الله ﷺ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ الله ﷺ فَتَلاَعَنَا، كَمَا قَالَ اللهُ، ثُمَّ قَضَى بِالوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلاَعِنَيْنِ».

وقد أخرجه الإمام البيهقي[2]: وَأَخبَرنا أَبو عَبدِ الله الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ، أَخبَرنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، حَدَّثَنِي مُقَدَّمُ بن مُحَمَّدٍ، بإسناده.

(١) «صحيح البخاري» (رقم/ ٤٧٤٨).

(٢) «السنن الكبير» (رقم/ ١٥٤٢٩).

الموضع الرابع:

رواه الإمام البخاري[1] -أيضًا- قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: «نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ، وَإِنَّ فِي المَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةَ أَشْرِبَةٍ مَا فِيهَا شَرَابُ العِنَبِ».

وقد رواه الإمام البيهقي[2] قال: أَخبَرنا أَبو عَبدِ الله الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ - يَعْنِي: خَلَفَ الخَيَّامَ -، حَدَّثنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بن إِبرَاهِيمَ، فذكره بإسناده.

**تم والحمد لله رب العالمين**

---

(١) «صحيح البخاري» (رقم/ ٤٦١٦).

(٢) «السنن الكبير» (رقم/ ١٧٤٣٤).

## خاتمة

## فيها نتائج البحث وتوصياته

ظهرتْ لي مِن خلال البحث عدة نتائج وتوصيات، أهمها:

**أولًا:** اتصال الرواية مِن البخاري حتى عصرنا هذا، سماعًا وكتابةً، ووفْرَة الأصول الخطية المتداولة مِن «صحيح البخاري».

**ثانيًا:** مرور أصول «صحيح البخاري» بعشرات المقابلات والتصحيحات، والسماعات المتتالية، على يد علماء أجلاء مِن مختلف التخصصات العلمية، وحرصهم على كتابته بأيديهم.

**ثالثًا:** حاجة «صحيح البخاري» لمزيد من الدراسات الكاشفة عن جوانبه المختلفة، رواية ودراية.

**رابعًا:** ما زال البحث العلمي حول «الصحيح» بحاجة لجمع مزيد مِن الأصول الخطية، ودراستها، وإمعان النظر

فيها، والاستفادة مِن خطوط كبار العلماء، في جوانب الترجيح والضبط وغير ذلك، فحبذا لو قام بعض أهل العلم والخير بأعباء هذا الأمر.

## فهرس المراجع والمصادر


١- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.

٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، المحقق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية،ط١ ، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٣- الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، السعودية، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، المحقق: د. محمد بن سعد بن

عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٥- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد ابن رشيد السبتي الفهري الأندلسي، المحقق: د. محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار التونسية للنشر.

٦- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، لابن رشيد، مخطوط الاسكوريال.

٧- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشران: دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس، ط١، ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠م.

٨- إنباء الغمر بأنباء العمر، أحمد بن علي ابن حجر

العسقلاني، المحقق: د. حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٩- الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائر المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

١٠- البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، المحقق: الدكتور عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء بالمنصورة، ط٤، ١٤١٨هـ.

١١- تاج العروس، محمد مرتضى الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، وزارة الإعلام بالكويت.

١٢- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي

(ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٣م.

١٣- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي، المحقق: السيد عزت العطار الحسيني، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٤- تاريخ مدينة السلام (= تاريخ بغداد)، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٥- تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٦- تحفة الأخباري بترجمة البخاري، لابن ناصر الدين،

المحقق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٧- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: أحمد لبزار، وزارة الأوقاف، المغرب.

١٨- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: د.أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٩- تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشران: المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٠- تقييد المهمل وتمييز المشكل، أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، المحققان: علي العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، السعودية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢١- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، أبو بكر محمد بن عبد الغني، الشهير بابن نقطة، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٢- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني الحنبلي، المعروف بأبي بكر ابن نقطة، المحقق: شريف بن صالح التشادي، وزارة الأوقاف، قطر، ط١، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

٢٣- التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، الإمام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المحقق: أبو قتيبة

نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢٤- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، عنيت بنشره: إدارة الطباعة المنيرية، وقامت بتصويره: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢ (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

٢٦- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١،

١٩٩٣م.

٢٧- جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشرون: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢٨- جزءٌ فيه ترجمة البخاري، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: أبو هاشم إبراهيم بن منصور الهاشمي الأمير، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٢٩- جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة، خرَّجها من مسموعاته: الحافظ علاء الدين أبو القاسم علي بن بلبان، رواية: عبد المؤمن بن عبد الحق، المحقق: رياض

حسين الطائي، دار المغني، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٠- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، المحقق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٣١- رجال صحيح البخاري، المسمى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، أبو نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٢- روايات الجامع الصحيح ونسخه، د. جمعة فتحي عبد الحليم، دار الفلاح للبحث العلمي، ضمن إصدارات وزارة الأوقاف القطرية، ط١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٣٣- روايات ونسخ الجامع الصحيح، إعداد د. محمد بن

عبد الكريم بن عبيد، دار إمام الدعوة، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٤- السنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١ م.

٣٥- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٣٦- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري (١/ ٣٩)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٧- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٣٨- صحيح البخاري، نسخة البقاعي، مخطوط كوبريلي، تركيا.

٣٩- صلة الخلف بموصول السلف، محمد بن سليمان الروداني، المحقق: د. محمد حجي، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤٠- طبقات الحنابلة، القاضي: أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٤١- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبي نصر

عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، المحققان: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٤٢- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المحققان: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.

٤٣- غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، المحقق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٤٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قرأه وأشرف عليه: الشيخ ابن باز، رقم أبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، القاهرة.

٤٥- فهرس ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي، المحققان: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٤٦- فهرسة ابن خير الإشبيلي، المحققان: د. بشار عواد، محمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠٠٩م.

٤٧- فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي، المحقق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٨- كتابُ جَبْر، وهو التاريخ المختصر للجامع الصحيح المسند المختصر، تأريخٌ لصحيح البخاري وبيان اتصاله إلينا مِن أصله، أبو هاشم حافظ بن جبر بن ضيف الله العُتَيْبيّ، مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة،

ط١، ١٤٣٩هـ.

٤٩- المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المهلب بن أبي صفرة، المحقق: د. أحمد بن فارس السلوم، الناشران: دار التوحيد، ودار أهل السنة، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٥٠- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، الناشران: المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٥١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد الفيومي بن علي، المحقق: د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

٥٢- معالم السُّنَن وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حَمَد بن محمد الخطابي، المحقق: محمد راغب الطباخ، المطبعة

العلمية، حلب، ط١، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م.
٥٣- معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٥٤- المعجم المفهرس = تجريد أسانيد الكتب المشهورة، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي أمرير المياديني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٥٥- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٥٦- النسخة اليونينية مِن صحيح البخاري، مقال للعلامة أحمد محمد شاكر، أعاد نشره الشيخ أشرف عبد المقصود في

مجلة «التراث النبوي» العدد الأول والثاني.

٥٧- هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة.

٥٨- وفيات الأعيان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلِّكان، المحقق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

## فهرس الموضوعات